28
صفحة
العدد 9

www. thelevantnews.com

The Levant العربية

2020م - 1441هـ العدد 9 | جريدة شهرية تصدرها مؤسسة | THE LEVANT NEWS MEDIA INTERNATIONAL- LONDON | المؤسس والمدير العام : ثائر عبدالعزيز الحاجي | مدير التحرير : شيار خليل

أردوغان، يواصل تقييد المجتمع التركي بذريعة الانتماء لـ غولن

صفحة ...08

السعودية في مُواجهة أحلام أنقرة التوسعية

صفحة ... 07

جبهة النصرة للنظام السوري:المهمة تسير بالاتجاه الصحيح

صفحة ...04

الانتخابات الإيرانية ..وتحديات الاقتصاد

تشهد إيران الدورة الانتخابية الحادية عشرة للبرلمان منذ ١٩٧٩، غير أن ما يميّز هذه الدورة الانتخابية التحدّيات الجسام التي سيواجهها المرشحون من جهة، وضعف الإقبال، الذي يعتبر الأول من نوعه في البلاد، حيث لم يصدف أن قلّت نسبة المشاركة عن ٥٠٪ في أي من الانتخابات السابقة. وعلى الرغم من تمديد مهلة الانتخابات لخمس مرات متتالية، ومناشدات خامنئي المتكرّرة للناخبين، غير أنّه لم يفلح في زيادة أعداد المصوّتين في الانتخابات، الأمر الذي يعكس رد فعل الشارع الساخط على سياسات الملالي. وكان المعتدلون والإصلاحيون قد امتنعوا عن الترشح للانتخابات، ما يرجح كفة المحافظين، الذين أعلنوا أنهم سيتخلّون عن البرنامج النووي، وأنّهم يرفضون أيّ تفاوض مع الغرب. ويقع على عاتق الفائزين في الانتخابات مهمة إيجاد حلول لدعم الاقتصاد المتهالك، وحل الملفات السياسية العالقة، التي باتت تشكل رعباً لدى قيادات إيران من انفجار ثورة قد تطيح بنظام الملالي المتهالك اقتصادياً.

إدلب..الشعب يدفع ضريبة الصراعات الدولية

تعاني إدلب من تداعيات السياسات الدولية، التي جعلت منها مسرحاً لتصفية الحسابات السياسية، فقد شهد الشهر المنصرم حالة تهجير هي الأسوأ منذ بداية الثورة السورية قبل نحو تسع سنوات، حيث قدّر عدد النازحين بحوالي 700 ألف نازح. عانى هؤلاء النازحون خلال هذه المدة من البرد الشديد والعواصف الثلجية، حيث وصلت درجة الحرارة إلى ما يقارب 10درجات تحت الصفر، وهو ما يفوق استطاعة المنظمات الإنسانية العاملة، سيما بعد انسحاب العديد من المنظمات من المنطقة بسبب القصف الممنهج للنظام وحليفه الروسي، والذي تعمّد استهداف المنشآت والطواقم الطبية، ما فاقم من خطورة الوضع، حيث توفي قرابة 15 شخصاً بسبب موجة البرد. في السياق ذاته، استعاد النظام سيطرته على معرة النعمان، وريف حلب الغربي تحت غطاء ناري كثيف، وسياسة متوحّشة استهدفت تفريغ المدن والبلدات قبل اقتحامها، كما عملت على تصفية المسنين والاعتداد على المقابر، وسرقة محتويات البيوت، على الرغم من وجود نقاط المراقبة التركية في المنطقة، وأرتال الجيش التركي التي وصلت للمحافظة، فضلاً عن الفصيل المدعوم من تركيا والمسمى بالجيش الوطني. منطقتا النيرب وسراقب شهدتا حالات تقدم وتراجع للقوات الروسية والقوات التركية، حيث يتم الترويج لخلاف بين الطرفين حول مقررات سوتشي، والقسم المتعلق بالمساحة الجغرافية الخاضعة لسيطرة تركيا، في الوقت الذي يصرّح فيه النظام أنه يسعى للسيطرة على كامل المحافظة. في ظل هذه الظروف العصيبة يعيش قرابة أربعة ملايين شخصاً، جلّهم ممن استنزفوا تماماً نتيجة تهجيرهم لمرات عديدة، معظمهم من النساء والأطفال والمسنين، ممن يتمّ استثمار معاناتهم من قبل تركيا، وذلك من خلال تهديد أردوغان المتواصل بفتح الحدود لهم والسماح لهم بالوصول إلى أوروبا، مع كلّ تعثر في المفاوضات بينه وبين الاتحاد الأوروبي. بالتزامن مع هذه التطورات شهدت المدن والبلدات الحدودية لمحافظة إدلب، مثل ترمانين والدانا غارات جوية، وهي غالباً ما تكون آمنة إلى حد ما، الأمر الذي يزيد الوضع الأمني تعقيداً.

بعد ووهان الصينية.. "كورونا" يجتاح قم الإيرانية

امتدّت رقعة المساحة الجغرافية لبؤر نشاط فيروس كورونا، لتشمل حوض المتوسط، غير أنّ مدينة قم الإيرانية باتت تشكّل بؤرة نشاط ملحوظة للفيروس بعد ووهان الصينية، وهو ما ينبئ بخطر حقيقي يتمثّل في زيادة حدة العزلة التي تواجهها إيران في الوقت الراهن، بسبب التوجّه الدولي الرافض لسياسات إيران. هذه العزلة سيفرضها أصدقاء إيران قبل أعدائها، سيما بعد الإعلان عن وفاة أربعة أشخاص خلال هذا الأسبوع، وتسجيل أول إصابة في لبنان لسيدة قادمة من قم الإيرانية، والتي سجل مؤخراً فيها إصابة ثمانية أشخاص في يوم واحد. حيث سجّلت في إيران وحدها ثمانية عشر إصابة، معظمها في مدينة قم التي تعتبر مقصداً دينياً لأتباع الطائفة الشيعية، وهو ما يدرّ على الحكومة الإيرانية أموالاً طائلة، كونها وجهة لملايين الحجاج الشيعة الذين يقصدونها بغاية ممارسة الطقوس الدينية. هذه الجائحة ستتسبّب في إحجام السياح عن زيارة إيران، وفقدان مصدر مهم من مصادر الدخل التي تشكّل رافعة للاقتصاد الإيراني، المتداعي أصلاً بسبب تكلفة الحروب التي تخوضها إيران في بقاع مختلفة من منطقة الشرق الأوسط، والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بسبب الملف النووي

بعد مقتل سليماني ... حزب الله منسق أذرع طهران في العراق

بعد تأسيسه في ثمانينيات القرن الماضي، أجاد حزب الله اللبناني الشعارات المتعلقة بالمقاومة وفلسطين، والتي لا يزال يرفعها حتى اللحظة، للترويج لنفسه ككيان مقاوم صاحب قضية وطنية. لكن جوهر حزب الله الطائفي كأداة إيرانية تؤمن بنشر مشروع ولاية الفقيه كان عصياً على إخفائه.

تتمة صفحة ... 02

حقوق قُبرص في التنقيب بالمتوسط رهنٌ لتعديات جارها الشمالي!

عندما حدث إنقلاب سعى للإتحاد بين الجزيرة واليونان، حيث جرى تقسيم قبرص، لتحتل تركيا أجزاءاً شمالية منها بحجة وجود أتراك فيها، وتعلنها جمهورية "غير شرعية"، إذ لا تعترف بها أي جهة سوى أنقرة ذاتها.ومنذ ذاك الحين، تعيش الجزيرة حالة صدام مع تركيا، التي تقوم سياستها تجاه الجزيرة على منطق القوة وليس قوة

تتمة صفحة ... 06

إعدامات إيران: مراتب أولى وأرقام قياسية لا تستثني القصّر والأقليات

منذ تقلد نظام الملالي مقاليد الحكم في إيران عقب ما تسميها بالثورة الإسلامية العام ١٩٧٩ على شاه إيران، تنفذ السلطات المستترة بالدين حملات إعدام تطال المعارضين وخاصة من الأقليات التي تطالب بحقوقها، فيصبح معها نشطاء المجتمع ضحايا لأعمدة تنصب في مختلف أرجاء إيران وفي هذا السياق،

تتمة صفحة ... 03

حزب اللّه.. خليفة لقاسم سليماني في العراق

إعداد : صادق عبّارة

بعد تأسيسه في ثمانينيات القرن الماضي، أجاد حزب الله اللبناني الشعارات المتعلقة بالمقاومة وفلسطين، والتي لا يزال يرفعها حتى اللحظة، للترويج لنفسه ككيان مقاوم صاحب قضية وطنية. لكن جوهر حزب الله الطائفي كأداة إيرانية تؤمن بنشر مشروع ولاية الفقيه كان عصياً على إخفائه. ومع اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الذي كان مهندس العبث الإيراني في العديد من البلدان العربية، والذي كان يمثل حلقة الوصل بين القيادة الإيرانية وأذرعها خارج الحدود، ظهر حزب الله بشكل أكثر بروزاً للقيام بدور سليماني في المنطقة، وهو الدور الذي سبق وأجاده الحزب الذي لم تقتصر جرائمه على لبنان، بل امتدت للعديد من البلدان كالسعودية والبحرين والكويت وسورية واليمن والعراق.

حزب اللّه قبل مقتل سليماني

شرع حزب الله في خدمة إيران مبكراً منذ تأسيسه، فكان قاتلها المأجور، والذي إبتدأه بالاستئثار بلواء المقاومة المذهبية، فعمل حزب الله على اغتيال قيادات وطنية بارزة في المقاومة الوطنية اللبنانية، على رأسها المفكر حسن حمدان الملقب بمهدي عامل، والمفكر حسين مروة والطبيب لبيب عبد الصمد. لتطال اغتيالاته قيادات من الحزب الشيوعي وانتهاء باغتيالات طالت سياسيين لبنانيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. **الكويت:** لم تسلم من إرهاب حزب الله، ففي عام ١٩٨٣، هزت سلسلة تفجيرات العاصمة الكويتية في ما عرف لاحقاً بـ"أسوأ حلقة إرهابية في القرن العشرين في الشرق الأوسط"، وهي هجمات ضربت ست منشآت أجنبية وكويتية رئيسية. كان الهجوم المنسق لمدة ٩٠ دقيقة على سفارتين والمطار الرئيسي للبلاد ومصنع البتروكيمياويات، قتل ستة أشخاص فقط بسبب التوقيت الخاطئ لإطلاق القنابل. وكان العقل المدبر هذه المرة أيضا أحد كبار قادة الحزب، مصطفى بدر الدين، الذي اتهم بعدها بأكثر من ٢٠ عاما بالضلوع باغتيال الحريري عام ٢٠٠٥، والذي قتل لاحقاً في سورية عام ٢٠١٦.

لتعود الكويت، وتضبط عام ٢٠١٥ خلية تابعة لميليشيات إيران عرفت لاحقاً بـ"خلية العبدلي"، كشفت التحقيقات أن أعضاءها تلقوا تدريبات بمعسكرات ميليشيات الحزب في لبنان، وخططوا لقلب نظام الحكم، والتي طردت الكويت على إثرها ١٥ دبلوماسياً ايرانياً.

اليمن: لم يخف الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله دعمه لانقلاب المليشيات الحوثية، والتي تعد الذراع الإيرانية في اليمن، والمعدة لضرب أهداف خليجية حين الطلب، وبرز الدور الإيراني وحزب الله بعد انقلاب الحوثيين على الشرعية اليمنية مباشرة، حيث اتهمت الحكومة اليمنية حزب الله بتدريب مقاتلي الحوثي وصناعة الصواريخ. ليعلن الجيش اليمني لاحقاً، ومرات عدة عن مقتل قياديين ومستشارين عسكريين من حزب الله رفقة أخرين إيرانيين في المعارك التي يخوضونها مع انقلابيي الحوثي.

البحرين: والتي اتهمت "حزب الله" بالعمل على قلب نظام الحكم فيها، وذلك في تقرير أرسلته للأمم المتحدة ٢٠١١، ومتهمة "حزب الله" بتدريب عناصر المعارضة البحرينية في معسكرات بلبنان وإيران. كما نقلت "وول ستريت" عن مصادر استخبارية أمريكية حينها، رصدها اتصالات بين إيران وحزب الله وجماعات المعارضة البحرينية تزامناً مع اندلاع الاضطرابات في البحرين.

سورية: كانت من أهم مهام حزب الله التي أوكلته بها إيران، ومع حاجتها لمساندة عاجلة لنظام الأسد الذي بدأ بالتهاوي سريعاً بعد انطلاق الثورة السورية ضد نظام الأسد عام ٢٠١١، كانت إيران بحاجة لقوة عسكرية مجهزة لحماية نظام بشار الأسد، الحليف الأبرز لطهران. وهو ما نفذه حزب الله بشكل دون تردد، لينخرط في القتال إلى صفوف قوات الأسد، في الوقت الذي كانت طهران تحاول فيه تجنيد المزيد من ميليشياتها في العراق وأفغانستان وارسالهم إلى سورية. وكان لحزب الله دور بارز في قمع وقتل السوريين، وتهجير مدن بأكملها، كما فقد العشرات من قياديه في سورية.

القيادي في حزب الله مصطفى بدر الدين

بعد مقتل سليماني .. حزب اللّه منسق أذرع طهران في العراق

نتيجة للخبرة الطويلة التي يملكها حزب الله وقياديه، والنشاط البارز في مختلف البلدان التي ساند فيها أذرع طهران المتناثرة، وما أتاحته له من ثقة لدى مليشيات إيران في المنطقة العربية عامة، وعلى رأسها المليشيات العراقية التي تعد الأقرب لطهران بعد حزب الله. ظهر دور جديد لحزب الله كمنسق لعمل تلك الميليشيات ريثما تضطلع قيادة فيلق القدس الجديدة بدورها هذا.

فبعد فترة وجيزة من مقتل سليماني في هجوم أمريكي بطائرة مسيّرة في العراق عقدت جماعة حزب الله اللبنانية المدعومة من إيران اجتماعات عاجلة مع قادة فصائل عراقية مسلحة وذلك لتوحيد صفوفها في مواجهة فراغ كبير خلفه مقتل مرشدهم القوي بحسب تقرير نشرته وكالة رويترز.

الاجتماعات استهدفت تنسيق الجهود السياسية للفصائل المسلحة العراقية التي تسودها انقسامات بعد مقتل سليماني و أبو مهدي المهندس، القائد العسكري العراقي الذي يقوم بدور توحيد تلك الجماعات. وتعد الفصائل المسلحة المدعومة من طهران مهمة لجهود إيران للحفاظ على سيطرتها على العراق الذي ما زالت الولايات المتحدة تحتفظ فيه بنحو ٥٠٠٠ عسكري.

ويمثل تدخل جماعة حزب الله اللبنانية دوراً جديداً تقوم بها، وتوسيعاً لدورها في المنطقة. فلطالما مثّل الحزب محور الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة منذ سنوات، وساعد سليماني في تدريب الميليشيات التابعة لبلاده في كل من العراق وسورية واليمن

وسيستمر توجيه حزب الله للميلشيات في العراق إلى أن تتولى القيادة الجديدة في فيلق القدس الذي كان يقوده سليماني في الحرس الثوري الإيراني التعامل مع الأزمة السياسية في العراق، وذلك بحسب ما صرّح مسؤول إقليمي لرويترز، فضل عدم كشف هويته.

محمد الكوثراني ممثل حزب الله في العراق والذي عمل عن قرب مع سليماني، قام باستضافة الاجتماعات الخاصة لتوجيه الميلشيات العراقية التابعة لإيران. وكما صرّح مصدر لرويترز، فإن الكوثراني حل محل سليماني. وأضاف أن الكوثراني وبخ قادة الميليشيات كما كان فعل سليماني في أحد اجتماعاته الأخيرة معها لتقاعسها عن التوصل لخطة موحدة لاحتواء الاحتجاجات الشعبية ضد حكومة بغداد والقوات شبه العسكرية التي تهيمن عليها. كما حثهم "الكوثراني" أيضا على تشكيل جبهة موحدة في اختيار رئيس وزراء جديد للعراق. و يُنظر حالياً للكوثراني على أنه الشخصية الأنسب لتوجيه الفصائل المسلحة العراقية إلى أن يتم اختيار خليفة إيراني دائم، رغم افتقاره لما تمتع به سليماني من النفوذ. وذلك وفقاً للمصدرين العراقيين وزعيم شيعي عراقي رفيع المستوى صرح لرويترز. وبحسب مسؤول أمريكي، ستعتمد إيران جزئياً على نفوذ نصر الله، لما يحظى باحترام عميق بين حلفاء إيران في المنطقة. وهو من يشرف على جهود الكوثراني، وهو ما يساهم في انصياع قادة المليشيات لأوامره وتوجيهاته. اتبعها الكوثراني بلقاء الزعيم الشيعي البارز مقتدى الصدر، لإقناعه بدعم رئيس الوزراء العراقي الجديد. وبحسب تقرير رويترز، فإن الكوثراني سيواجه تحديات خطيرة، ربما لا يمكن التغلب عليها، حتى يصل إلى مكانة القائدين اللذين قُتلا في الهجوم بالطائرة المسيرة. وهو ما أوضحه مصدر عراقي للوكالة "يرى الكثير من قادة الفصائل أنفسهم أكبر كثيراً وأهم من أن يأخذوا الأوامر في الوقت الحالي، وبسبب ضغوط من إيران فإنهم يتعاونون معه، لكني أشك في أن هذا سيستمر ويعرف الإيرانيون ذلك".

The Levant

تقرير

ماذا يعني أن تتزاحم مُدرعات أمريكية-روسية على طرق سورية؟

إعداد :أحمد قطمة

علّق مسؤول عسكري روسي سابق رفيع المستوى على شريط فيديو يوثق حادثاً وقع مؤخراً على الطريق M٤ شمال شرقي سوريا بين مدرعتين عسكريتين روسية وأمريكية، وأظهر ناقلة جند أمريكية ثقيلة، وهي تمنع عربة روسية مدرعة من طراز "تيغر" من السير بسرعة أكبر من اللازم لتجاوزها، في جانب الطريق الإسفلتي، وتجبرها على التوقف، لينتهي التسجيل عند ذلك الحد، لكن الأكيد أن السجال الأمريكي الروسي في سوريا لم ينتهي وهو ما ذهب إليه، الرئيس السابق للإدارة العامة للتعاون العسكري الدولي في وزارة الدفاع الروسية، الجنرال ليونيد إيفاشوف، الذي قال إن مثل هذه الحوادث بين القوات الروسية والأمريكية ستستمر، لكنها لن تتحول إلى مواجهة مفتوحة، متابعاً: "بمثل هذه الاستفزازات الصغيرة سيحاول العسكريون الأمريكيون دعم مستوى التوتر في سوريا، وهم ليسوا معنيين في استقرار الوضع بالكامل، حيث ستكون روسيا في مقدمة جهود التسوية".

حادثٌ وإن بدى عابراً، لكن الحقيقة غالباً ليست كذلك في المُطلق، فالشريط المصور كان إثباتاً لوقائع تحدث عنها ناشطون سابقاً، ونفتها روسيا دائماً، فيما تجنب الأمريكيون في العادة التطرق إليها، فالمنطقة في شمال شرق سوريا، وحتى في شمال غربها، باتت في الوقت الراهن، محل سجال وأخذ وجذب بين واشنطن وموسكو، اللتين يسعى كل منهما إلى الاستحواذ على حصة الأسد من الكعكة السورية.

كعكة يبدو أنه لروسيا القسط الأوفر منها، وهو ما يمكن الإشارة إليه من الإنزعاج الأمريكي من الوجود الروسي شرق الفرات وحتى إدلب، فتلك المنطقة في المنظور الأمريكي في النهاية تابعة لـ (نفوذ الناتو)، سواء أكان الأمريكيون من ينتشرون فيها أو الأتراك حتى، حيث تشير بعض المصادر الكُردية في شمال سوريا، بأن الهجوم التركي الذي بدأ في التاسع من أكتوبر العام ٢٠١٩، كان بموافقة أمريكية على اجتياح مساحات شاسعة، أكبر من القطاع الذي تم السيطرة عليه بموجب ما عرف بـ"عملية نبع السلام"، ويؤكد هؤلاء أن الضوء الأمريكي الأخضر لم يكن ليمنع التوغل التركي أكثر، لولا الامتناع الروسي وتدخله بعقد إتفاق جديد مع أنقرة وقوات سوريا الديمقراطية، لنشر قوات النظام على الحدود السورية التركية، مع الإحتفاظ الحالي، بالقطاع الممتد ما بين مدينتي رأس العين وتل أبيض.تلك الفرضيات وبغض النظر عن صدقيتها، لكنها بالتأكيد خلقت لدى سكان المنطقة مخاوف مشروعة من الحليف المفترض لهم في محاربة الإرهاب الداعشي، وعليه لم يتبقى لدى "قسد" وأبناء المنطقة مصلحة حقيقة في مؤازرة الوجود الأمريكي، رغم أنه قد يشكل ضمانة مستقبلية في أي عملية تفاوضية للحل في سوريا، وسينأى غالباً مسؤولو "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" بأنفسهم عن الخوض في غمار أي اصطفاف مع أحد الطرفين، ما قد يشكل مغامرة بالرهان على الطرف الذي تم شد أزره، كونهما في موسكو وواشنطن قد خذلا أبناء المنطقة سابقاً، سواء في عفرين أو رأس العين وتل أبيض.

الحادث ليس بجديد

وليس الحادث الواقع بين الجانبين بالأمر الجديد، فقد سبقه في السابع والعشرين من ديسمبر العام ٢٠١٩، نبأ آخر مُماثل، رغم أن وزارة الدفاع الروسية قد كذبته، حيث نشر "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، تقريراً تحدث فيه عن اندلاع اشتباك بالأيدي بين عسكريين روس وأمريكيين شمال سوريا.

وقالت الوزارة الروسية، في بيان أصدرته تعليقاً على الموضوع، إن "التقرير الصادر عن ما يسمى بالمرصد السوري لحقوق الإنسان الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له وزعم وقوع مشاجرة تحولت إلى اشتباك بالأيدي بين عسكريين روس وأمريكيين شمال شرق سوريا، ليس إلا خبراً زائفاً"، وذلك عقب أن نقل "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، أن الحادث المزعوم قد حصل في الـ٢٥ من ديسمبر الماضي، في بلدة تل تمر بمحافظة الحسكة شمال شرق سوريا، حيث وصلت إليها مجموعة عسكريين أمريكيين للحصول على معلومات من السكان المحليين.

وأوضح "المرصد" أن أهالي البلدة اتهموا العسكريين الأمريكيين بالخيانة في ظل قرار رئيس بلادهم، دونالد ترامب، سحب قوات الولايات المتحدة من شمال سوريا، ليصل إلى الموقع لاحقاً عسكريون روس واندلعت بينهم مُشاجرة تحولت إلى اشتباك بالأيدي، لكن دون استخدام أي سلاح، بحسب رواية "المرصد".

كما تكررت الاستفزازات بين القوات الروسية والأمريكية في شرق الفرات، حيث رصد "المرصد السوري" لعشرات المرات، اعتراض دوريات أمريكية لمثيلاتها الروسية، بهدف منعها من الوصول إلى معبر سيمالكا\فيش خابور الحدودي، الواصل بين مناطق "الإدارة الذاتية" في شرق الفرات وإقليم كُردستان العراق، حيث تستخدمه قوات التحالف الدولي لمُحاربة داعش بقيادة واشنطن في الحصول على الإمدادات اللوجستية والعسكرية، ما لم ترغب واشنطن في خسارته أو التنازل عنه لصالح موسكو، ما دامت عاقدة العزم على البقاء في "شرقي شرق الفرات"، وبالتحديد في المناطق النفطية في دير الزور ورميلان والمناطق الواقعة على الحدود السورية العراقية، فخسارة المعبر، تعني مما لا شك فيه، دخول الوجود الأمريكي في سوريا تحت رحمة موسكو ورضاها!

منطقة نفوذ الناتو والمواجهة مع روسيا

ولا يقتصر نفوذ الناتو عملياً على شرق الفرات، بل يمتد إلى (جرابلس وإعزاز وعفرين وإدلب)، فكامل تلك المنطقة هي في الميدان السياسي والعسكري باتت تابعة للناتو، وتركيا التي لم تشارك فعلياً بتشكيل التحالف الدولي لمحاربة داعش، هي في كل الحالات جزء من الناتو ومنظومته العسكرية والسياسية، فيما يتشكل التحالف الدولي في المجمل من دول الناتو، وبالتالي فإن خسارة تركيا لأي منطقة من تلك المناطق الواقعة في غرب الفرات لصالح روسيا، ستعتبر بشكل ما خسارة للناتو ككل.

وعليه، قال جيمس جيفري المبعوث الأميركي الخاص بشأن سوريا، في الخامس من فبراير، إن بلاده "قلقة جداً جداً" إزاء التصعيد في إدلب بسوريا، بسبب هجوم تشنه قوات النظام بدعم روسي إلى جانب مسلحين إيرانيين وميليشيا حزب الله اللبنانية، مُعيداً دعوة موسكو لتغيير سياساتها في الشأن السوري، قائلاً: "هذا صراع خطير، يتعين وضع حد له، على روسيا أن تغير سياساتها"، وتابع المبعوث الأميركي: "لا نرى الروس فحسب وإنما أيضاً الإيرانيين وحزب الله وهم يشاركون بفعالية في دعم الهجوم السوري، لا نعلم إذا ما كان الهجوم يهدف للسيطرة على الطريق إم٤ – إم٥ فحسب، أو ما إذا كان سيستمر لأبعد من هذا"، ونوه المبعوث الأميركي إلى أن الروس ينتهكون بشكل متزايد شروط اتفاقهم الثنائي مع الولايات المتحدة على منع الاشتباك في شمال شرق سوريا، معتبراً أن الهجوم الأخير في إدلب وحلب "تحرك لموسكو يهدف لتحدي وجود الولايات المتحدة في المنطقة".

وهدد المبعوث الأميركي بفرض عقوبات على النظام السوري في محاولة لدفعه وحليفته روسيا إلى إنهاء الهجوم في محافظة إدلب، وقال: "نحن ندرس فرض عقوبات جديدة"، من دون أن يحدد الجهات التي ستكون مستهدفة لكنه لمح إلى أنها قد تكون في سوريا، ووفق المبعوث الأميركي فإن ترامب يتمتع، بموجب مرسوم رئاسي اعتُمد العام الماضي، بسلطة فرض عقوبات على "الأشخاص الذين لا يدعمون العملية السياسية، وبخاصة وقف إطلاق النار"، متابعاً: "لذلك نحن ننظر في ما يمكننا القيام به حيال ذلك. ونحن نسأل الأتراك كيف يمكننا مساعدتهم"، وسط القصف المتبادل الدائر بين النظام والأتراك في شمال سوريا.

وفي السادس من فبراير، قالت الولايات المتحدة أنها تساند بشكل كامل رد تركيا على هجمات قوات النظام السوري، عقب هجوم الأخير على مواقع الجيش التركي في إدلب، وأشارت كيي كرافت وهي المندوبة الأمريكية الدائمة لدى الأمم المتحدة، خلال جلسة استثنائية لمجلس الأمن الدولي حول الأوضاع في إدلب: "الولايات المتحدة تؤيد تركيا، الحليفة في الناتو، بشكل كامل في ردها دفاعاً عن النفس على الهجمات غير المبررة من قبل نظام الأسد على نقاطها للمراقبة والتي أسفرت عن مقتل عسكريين أتراك"، وزعمت كرافت أن الولايات المتحدة "في حالة رعب" بسبب الوقائع الحاصلة في إدلب، داعيةً الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، لاتخاذ إجراءات حاسمة لوقف العنف في المحافظة السورية.

وأردفت أن إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، "تدين بأشد شكل ممكن العمليات العسكرية الوحشية وغير المبررة من قبل نظام الأسد وإيران وحزب الله"، متابعةً: "رسالتنا اليوم تكمن في أن الوضع في شمال غرب سوريا يتطلب إعلانا فورياً لنظام شامل وقابل للتدقيق لوقف إطلاق النار، ولا ثقة بمنصة أستانا فيما يخص إعلان مثل هذه الهدنة". وربما يكون وجود إدلب ضمن منطقة نفوذ الناتو، إحدى الشيفرات التي يمكن أن تفك لغز مساندة أوروبا وواشنطن لإبقاء الوضع في إدلب على ما هو عليه، رغم سيطرة تنظيمات إرهابية متطرفة في المجمل على المحافظة، دون السعي الحقيقي لتغيير ذلك الواقع بأي شكل، فيما تجد تنظيمات كـ هيئة تحرير الشام والحزب الإسلامي التركستاني وغيرها من الجماعات المتطرفة، الملاذ الآمن في المحافظة السورية.

فيما اتهم المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف في الثاني عشر من فبراير، أنقرة بأنها لا تحترم الاتفاقات الروسية-التركية حول وقف إطلاق النار في سوريا وأنها لا تفعل شيئاً من أجل "تحييد الإرهابيين" في منطقة إدلب، متحدثاً عن اتفاقات سوتشي التي تم التوصل إليها في تشرين الأول/أكتوبر، حيث أوضح بيسكوف أن تركيا "ملزمة بتحييد من وصفهم بالمجموعات الإرهابية" لكن "كل تلك المجموعات تهاجم قوات النظام وتقوم بأعمال عدوانية ضد المنشآت العسكرية الروسية".

شيفرة تُبرر كذلك الحزم الروسي في الحفاظ على ما بحوزتها، وإصرارها على إستعادة ما تقول أنه يتم بطلب (السلطة الشرعية في سوريا)، حيث رفض الكرملين دعوة الرئيس الأمريكي ترامب موسكو لوقف دعمها للنظام السوري، وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية في السابع عشر من فبراير، دميتري بيسكوف، إن موسكو ستواصل دعمها لعمليات لقوات النظام السوري ضد الإرهابيين، وأكد أن: "القوات المسلحة الروسية والمستشارين الروس يواصلون دعم القوات المسلحة السورية في الحرب ضد الإرهابيين".

جبهة النصرة للنظام السوري: المهمة تسير بالاتجاه الصحيح

سيطرت قوات النظام السوري، بدعم كبير من حلفائه الروس والإيرانيين، على مساحات واسعة من ريف إدلب الجنوبي الشرقي وريف حلب الغربي دون مقاومة تذكر من قبل الفصائل المسلحة في تلك المنطقة، خاصة وأن هيئة تحرير الشام التي تسيطر على المنطقة لا تبدي أي مقاومة تذكر أمام تقدم قوات النظام التي باتت تسيطر على هذه المناطق بحسب (سرعة المدرعة)، وهو تعبير عسكري يعني أن مقاومة الطرف الآخر معدومة، هذه الانسحابات المتكررة التي تقوم بها هيئة تحرير الشام أمام قوات النظام تختلف عن الهجمات التي نفذتها ذات الهيئة على مدن وبلدات محافظة إدلب لضرب وإنهاء فصائل الجيش الحر (جبهة ثوار سوريا، كتائب شهداء سوريا وحركة حزم)،

والتي بدأت بشكل كبير بعد السيطرة على المحافظة في ربيع ٢٠١٥، بالإضافة للانتهاكات والسجون والقتل تحت التعذيب.

من هي جبهة النصرة عماد هيئة تحرير الشام؟

أعلن عن تأسيس جبهة النصرة في بدايات عام ٢٠١٢ حيث التقى ابو محمد الجولاني مؤسس الجبهة مع بعض المفرج عنهم من سجن صيدنايا في أيار ٢٠١١ بموجب مرسوم العفو المثير للجدل الذي أصدره بشار الأسد مع بداية انطلاق الثورة السورية.

بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٢؛ زادت قوّة جبهة النصرة بفضلٍ ضمّها للعديد منّ الجماعات المسلحة الناشئة في سوريا، ما وفّر لها قوة قتالية فعّالة ومُنضبطة. رفضت النصرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ اتفاقًا لوقف إطلاق النار لمدة أربعة أيام في سوريا خلال عيد الأضحى وهذا ما أعطاها مصداقية في الداخل السوري، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ باتت جبهة النصرة لاعباً قوياً في المنطقة خاصة بعدما حصلت على مقاتلين أكثر خبرة من صفوف الثوار السوريين، وفقاً لمتحدث باسم الجيش السوري الحر، فإنّ عدد مُقاتلي الجبهة قد بلغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ما بينّ ٦٠٠٠ حتّى ١٠٠٠٠ مقاتل، وهو ما يمثل ٧-٩٪ من مجموع مقاتلي الجيش الحر. في ذات السياق نشرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً ذكرت فيه (من خلال التقارير التي تحصل عليها؛ فإنّ معظم المصابين والقتلى على يد جبهة النصرة هم من الجيش السوري الحر بسبب شجاعتهم ووقوفهم دائماً في الخط الأمامي). وبحلول العاشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ صنّفت الولايات المتحدة جبهة النصرة كمنظمة إرهابية واتهمتها بكونها امتداداً لتنظيم القاعدة في العراق، ثم سرعانّ ما صدر قرارٌ يحظر على الأمريكيين التعامل مالياً مع النصرة. ليسّ هذا فقط بل إنّ السفير الأمريكي إلى سوريا روبرت فورد قد حذّر من هذه الجماعة حيثٌ قال (الجماعات المتطرفة مثل جبهة النصرة هي مشكلة تقفُ عائقًا أمام إيجاد حل سياسي في سوريا).

أبدلت جبهة النصرة لجبهة فتح الشام في تموز ٢٠١٦ وادعت انها لا تتلقى أي دعم خارجي وانتهى العمل باسم جبهة النصرة نهائياً، وقطع صلاتها مع تنظيم القاعدة وعلى الرغم من أن الجولاني وهو زعيم الجماعة أعلن رسمياً أن الجبهة لن تكون تابعة لتنظيم القاعدة، لكن الولايات المتحدة اعتبرتها فرعاً من تنظيم القاعدة وصنفتها كإرهابية، وحتى أبريل ٢٠١٣ كان الجولاني يتجنّب إعلان الولاء للقاعدة، حتى اضطر لذلك ردا على قرار البغدادي والقاضي بدمج دولة العراق الإسلامية وجبهة النصرة تحت اسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في ذلك الوقت، وقبل إعلان جبهة فتح الشام، إذ كان الظواهري وهو زعيم القاعدة قد أعلن في كلمة له منح جبهة النصرة حق الانفصال عن التنظيم للحفاظ على قوتها في مواجهة التحديات على الأراضي السورية.

تسليم المناطق من حلب إلي إدلب

أعلن جيش الفتح، وهو تشكيل عسكري يجمع عدة فصائل عسكرية، وتمكّن في عام ٢٠١٥ من السيطرة على كامل محافظة إدلب؛ أعلن عن معركة فك الحصار عن مدينة حلب، إثر إعلان قوات النظام السوري بدعم من القوات الروسية حصار مدينة حلب بالكامل وفتح معابر إنسانية لعبور المدنيين.. حيث نجح جيش الفتح في بداية المعركة في فكّ الحصار عن المدينة خلال ٧ أيام فقط، وهو ما جعلت قيادة الجيش تتحدث عن معركة السيطرة على كامل المدينة، إلا أن الإعلان جاء على لسان (عبد الله المحيسني) شرعي جبهة تحرير الشام (جبهة النصرة) المصنّفة على قوائم الإرهاب؛ هذا الإعلان أعطى القوات الروسية التي تساند قوات النظام السوري مبرراً دولياً لاستخدام القوة المفرطة لانهاء سيطرة المعارضة المسلحة على الأحياء الشرقية لمدينة حلب، حيث باتت الآلة العسكرية تقصف بطريقة وحشية وفقدت التعاطف الدولي مع المدنيين والمقاتلين السوريين الذين لا تربطهم اي علاقة بتنظيم القاعدة، هذا التصعيد الكبير جداً أعطى بالمقابل الذريعة لجيش الفتح للانسحاب من مدينة حلب أمام التغول العسكري الروسي، ما مهّد لتسليم المنطقة عبر صفقات (المصالحة) التي كانت تجريها القوات الروسية مع قوات المعارضة، والتي بدورها باتت غير قادرة على وقف هذه الهجمات الوحشية.

أصبح هذا السيناريو هو الأكثر استخداماً من قبل جبهة النصرة في كل المناطق التي تسيطر عليها، كان آخرها الانسحابات من ريف حماه الشمالي وتسليم الجبهات لفصائل المناطق التي كانت قد نزعت أسلحتها الثقيلة والمتوسطة بالقوة قبل عدة سنوات، ما أجبر مقاتلي المناطق المحليين على الانسحاب أو عقد مصالحات والخروج الآمن، إذ بدأت جبهة النصرة هجوماً محدوداً على قوات النظام في المنطقة منزوعة السلاح، ليعطي تبريراً دولياً للقوات الروسية للهجوم على المنطقة لقتال العناصر الإرهابية وهو ما قامت به.

جبهة النصرة تحت المظلة التركية لتنفيذ أجندتها

نشر موقع نورديك مونيتور الإخباري تقريران أشار فيهما إلى أنّ وكالة الاستخبارات العسكرية الأميركية في تقرير سرّي لها تقول إن تركيا وقطر دعمتا جبهة النصرة، وكشفت فيه التنسيق المتبادل بين المخابرات التركية والجماعات المتطرّفة في سوريا، وبخاصة تنظيم داعش، وتنظيم جبهة النصرة، كما أشار إلى تقديم كلّ من أنقرة والدوحة الدعم لجبهة النصرة وداعش، بحسب ما خلصت إليه وكالة الاستخبارات العسكرية الأميركية في عام ٢٠١٦. ويعد وضع نقاط المراقبة في منطقة خفض التصعيد الرابعة بحسب الاتفاقات التركية الروسية، تناقلت بعض وسائل الإعلام معلومات مسرّبة عن إرسال القوات التركية دفعات من الأسلحة والذخيرة والعتاد إلى تنظيم جبهة النصرة والمجموعات التابعة له في إدلب وريف حماة الشمالي، حيث نقلت وكالة رويترز للأنباء عن مصادر مقرّبة من النصرة أن تركيا أرسلت إمدادات جديدة من الأسلحة إلى التنظيم، لمساعدتهم في وقف انهياراتهم وخسائرهم المتلاحقة في ريفي حماة وإدلب.

ولفتت المصادر إلى أن قافلة عسكرية تركية وصلت خلال الأيام القليلة الماضية إلى التنظيمات الإرهابية قرب جبل الزاوية بريف إدلب، تضم العشرات من العربات المدرعة وقاذفات صواريخ غراد وصواريخ "تاو" الموجهة المضادة للدبابات.وتنتشر في منطقة خفض التصعيد في إدلب مجموعات جهادية تنتمي إلى تنظيم جبهة النصرة المدرج على لائحة الإرهاب الدولية، إضافة إلى مجموعات متشددة أخرى متحالفة، بينهم جهاديون أجانب دخلوا عبر الحدود التركية بدعم وتسهيل من تركيا التي قدمت لهم مختلف أنواع الدعم بالأسلحة النوعية التي يستخدمها هؤلاء الإرهابيون في الاعتداء على نقاط الجيش العربي السوري والقرى والبلدات الآمنة.

لم يغب عن ذهن أيٌّ من الأهالي في المناطق التي تقع تحت سيطرة جبهة النصرة أن هذا الفصيل الذي صدّر إلى الأراضي السورية لا يختلف شكلاً ومضموناً عن النظام، تمّ ذلك بتعاون مريب بين أجهزة السلطات التركية التي تركت الحبل على الغارب للمتطرفين من كل أنحاء الدنيا كي يدخلوا إلى الأراضي السورية بذريعة الجهاد، قادمين من الأراضي التركية وعبر مطاراتها، وبين الفصائل المتشدّدة المحلية التي كانت متبوئة من قبل أبناء المنطقة، ولم يكن لها أي ثقل على أرض الواقع؛ كل هذا أسهم في التضييق على الأهالي وإسكات الأصوات الحرة، لتتم المهمة بنجاح، من خلال إسكات صرخات الحرية التي ما زالت حتى الساعة، تواجه النظام والنصرة في آن معاً.

تبدو الحياة في الساحل السوري محبطةً للغاية، ويبدو المستقبل حالك السواد، ففي حين وعد النظام مواليه بنصر مؤزرٍ، وبثّ هيئاته الأمنيّة والبعثيّة الدعايات والإشاعات الكثيرة حول عودة الحياة إلى ما كانت عليه إلا أن الأوضاع لم تتغير ومازالت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم .

الساحل السوري، جمر تحت الرماد

تزداد الأوضاع في الساحل السوري سوءاً يوماً بعد يوم، ففي الوقت الذي تدهورت فيه أسعار صرف الليرة أمام العملات الأجنبيّة، وعجز النظام عن تقديم أيّة حلول واقعيّة تنقذ أهالي الساحل من الفقر والعوز، يسود الصمت الساحل الذي اعتبره الكثيرون خزانه البشري، وأكثر المناطق قرباً من النظام، يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً هو إلى متى سيبقى هذا الصمت هو سيّد الموقف في مناطق تتقدم بثبات نحو الفقر المدقع والمجاعة وأزمات صحيّة وخدميّة، قد تجعل هذه المناطق منكوبة بالكامل في شكل حياتها الممكن في المستقبل القريب.

الشتاء القاسي

بدأت الأحوال المعيشيّة بالتدهور مع انطلاقة ثورة الشعب السوري ضد نظام الأسد، وقد تذبذبت قدرة النظام على تأمين مصادر الطاقة من كهرباء ومحروقات وإسطوانات الغاز المنزلي، إذ مرّت فترات كانت هذه المواد تتوفر بشكل نسبي، إلى أن وصل الأمر في شتاء عام ٢٠١٨ حيث لم تشهد مناطق الساحل السوري أي أزمة طاقة تذكر، ومع توقف انقطاع الكهرباء وتوفر المازوت والغاز، بدأ الناس يشعرون بأنّ الأحوال المعيشيّة بدأت بالتحسن، حيث كانت السوق السوداء هي خيارهم البديل والتي كانت تشهد أسعار مضاعفة خاصّة للمازوت والغاز، لكنّ هذا الشتاء شهد انتكاسةً حادّة على صعيد الكهرباء والغاز، حيث لامس تقنين الكهرباء ذروته (ساعتان تشغيل مقابل أربع ساعات انقطاع) واستقر على هذا الحال، بينما وصل سعر إسطوانة الغاز إلى ١٥٠٠٠ ليرة أي ما يعادل ستة أضعاف سعرها الرسمي (٢٦٥٠ ل.س.)، هذا بالرغم من إجراءات النظام لتنظيم التوزيع من خلال البطاقات الذكيّة، والتي انتقل دور الإسطوانة من ٢٣ يوم إلى ٤٥ يوم في أحسن الأحوال، ما يحيل مادة الغاز لمادة شبه مفقودة لدى نظام الأسد.

يقول (ك.ح.) من قرى طرطوس وهو معتمد لتوزيع اسطوانات الغاز من قبل النظام: (لا تستطيع الدولة أن تفعل شيئاً سوى تنظيم الضبوط التموينيّة، ودفع الناس باتجاه الشكوى علينا، وكأننا نحن من نعبئ الغاز الطبيعي ونحن من يبيعه!!، عندما بدأ التعامل بالبطاقة الذكيّة قلنا إن أزمة الغاز قد حلّت، لكنّها تفاقمت وألغوا الفترة الزمنيّة المحددة للمستهلك لتصبح مفتوحة، مازاد نقمة الناس على الغاز وعلى المندوبين (المعتمدين)، وأصبح الزبون يصرخ بوجهك ويكيل لك بالشتائم ولا يعطوننا أرباحنا، هذا مع تناقص مبيعاتنا وملاحقة دوريّات التموين لنا بكلّ شيء، قال لي أحد عناصر التموين إننا مطالبين بأربع ضبوط تموينيّة يوميّاً وسنحاول تحقيقها بأي ثمن، عندما كانت "سادكوب بانياس" (شركة تعبئة إسطوانات الغاز التابعة لمصفاة بانياس) تعبئ في اليوم الواحد ١٥٠٠٠ جرّة كانت الغاز متوفر، والآن لا تعبئ سوى ٥٠٠٠، فكيف سيتوفر الغاز، هل تعبئ البطاقات الذكيّة الغاز ؟، هل تعبئ الضبوط التموينيّة الغاز، إسألوا من يستولي على حقول الغاز لا المندوبين).

كما شهدت الأسواق ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الخضار والفواكه، وارتفاعاً كبيراً في المواد التموينيّة خاصّة المستوردة والتي ترتفع مع ارتفاع سعر صرف الدولار، إلى جانب الضغط المستمر من هيئات النظام التموينيّة والضرائب الماليّة على التجار الذين سيعوضون خساراتهم من الأهالي الذين يلوذون بالصمت لحد الآن أمام كل هذه العقبات.

الفساد يزيد الطين بلّة

بالإضافة لإفلاس النظام اقتصادياً ومالياً، فهو في حالة فساد كبير رغم كل حملاته المتتالية على الفساد، ورغم كل تحشيده ضد الفساد محاولاً خلق شرعيّة ما لدى ما تبقى من موالين، إلّا أنّ طبيعة النظام تجعله عاجزاً عن تغيير بنية الفساد ومنظومته المتكاملة التي يرتكز عليها النظام في الأساس، والتي تضمن له بضعة انتهازيين يحاربون من أجله، والقليل من الضحايا المأخوذين بدعاياته المتتالية عن محاربة الفساد، الذي يبدأ في نظام الأسد من بشار الأسد نفسه وأقرباؤه الذين حولوا البلاد عبر خمسين عاماً لمزرعةٍ تدر عليهم الثروات الطائلة.

وفي هذا الصدد يقول الناشط السياسي ومعتقل الرأي السابق (س. ش.): "راكم نظام الأسد الأب والأسد الابن عبر خمسين عاماً منظومة فسادٍ متكاملة تضمن له استمراره في البقاء في الحكم، وتشرف الأفرع الأمنيّة على كل مفاصل الفساد في البلاد، وتتعشق معها ليتماهى الفاسد مع رجل الأمن، في سوريا هناك وجهان للنظام، الوجه الرسمي، والذي نراه في إعلامه وخطاباته وتصريحاته التي نراها غالباً مسالمة وعلمانيّة وحضاريّة ودولة قانون، ووجه آخر أو ما يسمى الدولة العميقة وهو مخابراته وجيشه وميليشياته التي لا تعبأ إلا لشيئين أساسيين هما بقاء هذا النظام واستمرار مصالحهم الماديّة الشخصيّة، وآخر ما يفكّرون به هموم الأهالي، بل يفكّرون في ترهيب الأهالي أكثر فأكثر لضمان استمرارهم، وما محاربة الفساد سوى قناع باهت يستخدمه النظام منذ نشأته ويتلطّى خلفه الخوف والترهيب والقمع، لذا أعتقد أن مسألة إصلاح النظام لا تمكن أن تحدث إلّا بزوال الأفرع الأمنيّة و حالة الترهيب المستمرّة، وهذا يعني بالتأكيد زوال النظام نفسه).

احتمالات نشوب احتجاجات

تبدو الحياة في الساحل السوري محبطةً للغاية، ويبدو المستقبل حالك السواد، ففي حين وعد النظام مواليه بنصر مؤزر، وبثّت هيئاته الأمنيّة والبعثيّة الدعايات والإشاعات الكثيرة حول عودة الدولار لسعر صرف ما قبل الثورة وعودة الحياة إلى ما كانت عليه، وبعد أن دفع الأهالي الكثير الكثير من الضحايا والجرحى، وبعد أن فقد جلّ أبنائهم زهوة عمرهم في الخدمة داخل قوّات النظام، حيث ذهب مستقبلهم هباءً، لم تنطلق احتجاجات مشابهة لتلك التي تحصل في السويداء ذلك بسب الخوف من الأجهزة الأمنيّة التي ماتزال تربض على صدور الناس وتهددهم كل يوم بالاعتقال والقتل وتسليمهم لداعش أو لمتطرفين إسلاميين، حيث لا يفوّت النظام وهيئاته فرصةً لتذكير الأهالي بجبروته وغطرسته التي قد تطيح بما تبقى لدى هؤلاء الأهالي.

إلا أنّ احتمال نشوب احتجاجات بشكلٍ أو بآخر عفويّة أو منظّمة تبقى قائمة في ظل تراجع مكانة النظام وهيبته في نفوس الأهالي بشكل مستمر.

وحسب نشطاء فإنّ محاولات عديدة بدأت بالفعل في الساحل السوري تطالب ببعض الإصلاحات، منها تلك التي قام بها ذوو العساكر المحاصرين، حيث اعتصموا أمام مبنى المحافظة مطالبين النظام بالتحرك لفك الحصار عن مطار كويرس ، ذلك لثقتهم بأنّ النظام لا يأبه لموت جنوده بل يحاول كسب التعاطف الدولي، وتلك الاعتصامات التي نظمها سائقوا الحافلات والإضرابات الجزئيّة المحدودة بين الحين والآخر والتي يقوم النظام باحتوائها بشكل فوري، إلّا أنها وحسب النشطاء لا ترقى لتحركات مطلبيّة ضاغطة بل تبقى في سياق تذكير المسؤولين بمهامهم حيث كانت شعارات الولاء تغطي هذه المظاهر.

لا يمكننا الحديث عن معادلة الاحتجاجات ضمن ظروف مستقرّة، فلو كان الأمر كذلك لكانت مظاهرات أهالي الساحل قد غطّت الآن شوارع طرطوس واللاذقيّة، ولا يمكننا الحديث عن عامل الخوف وحده، وهو عامل مؤثّر للغاية، لكنّه ليس العامل الوحيد في هذا الصمت المدهش، فهناك عامل قد يكون أكثر تأثيراً وهو الإنهاك الذي أصيب به جموع الناس في الساحل السوري، لا بل في عموم البلاد، إضافةً لمعرفة الناس الدفينة بأنّ قدرهم بات بأيدي المحتلين وبأنهم لن ينالوا شيئاً من احتجاجاتهم، حيث نستطيع القول إنّ أحداث الثورة السوريّة أنهكت السوريين وجعلتهم مطواعين لإرادات الدول الفاعلة أو هذا ما يبدو عليه الأمر الآن، إلّا أننا لا يجب أنّ ننسى أن الشعوب دائماً تنهض من الركام، وأن السوريين الذين فاجأوا العالم بثورة الحريّة والكرامة لابدّ سيفاجئون العالم بأنّهم عصيين على الخضوع.

إعداد : أليمار لاذقاني

الكشف عن أرباح رامي مخلوف من شركة "سيريتل" للإتصالات

قامت صحيفة اقتصادية بأخذ معدل الربح الصافي لشركة "سيريتل" لصاحبها "رامي مخلوف" القابل للتوزيع على المساهمين، بعد اقتطاع كل المصاريف الإدارية والتشغيلية والتمويلية وضريبة الدخل وغيرها، ونسبته للإيرادات الأولية الإجمالية. وأفادت وسائل إعلام , أن رجل الأعمال السوري "رامي مخلوف" ابن خال بشار الأسد رئيس النظام السوري, حقق أرباحاً من شركته "سيريتل" عام ٢٠١٩, أعلى بنسبة ٤٠٪ عن العام ٢٠١٨. وذكرت مصادر محلية موالية للنظام السوري, بأن أرباح شركة الاتصالات خلال عام ٢٠١٩ بلغت ٥٨ مليار ليرة سورية, وفقاً لنتائج المالية للشركة التي نشرتها هيئة الأوراق والأسواق المالية . وأظهرت نتائج الإحصائيات, من خلال إيرادات الشركة بنسبة تصل إلى ١١,٢٢٪ لتبلغ ١٨٤,١٤ مليار ليرة سورية. منها ٤١,١٩ مليار حصة حكومة النظام السوري وأضاف موقع "الاقتصادي" أنّ إيرادات الشركة ارتفعت من ١٨٧,١٠ مليار ليرة في ٢٠١٨ إلى ٢٤٢,٣٧ مليار ليرة خلال العام الماضي، كما زادت حقوق المساهمين ٣٠ بالمئة من ١٣٢,٩٣ مليار ليرة في ٢٠١٨ إلى ١٧٢,٨٧ مليار ليرة في ٢٠١٩. يشار أن عائلة "محمد مخلوف خال رئيس النظام بشار الأسد" وظفت الأموال المنهوبة من الشعب السوري بطرق سرية في الخارج والداخل، عبر شركات وبنوك وشخصيات

The Levant

رغم أنها جزيرة، وكانت حتى العام ١٩٧٤ مُتحدة، إلا أن قدرها السيئ فيما يبدو قد جعلها مُجاورة للجانب التركي الذي تعد شواطئه الأقرب لها من حيث المسافة، لكنه الأبعد عنها من حيث السياسة، حيث لا تخفي أنقرة أطماعها في الجزيرة الصغيرة نسبياً مقارنة معها، وهو ما دفعها إلى غزوها في العام ٧٤

حقوق قُبرص في التنقيب بالمتوسط رهنٌ لتعديات جارها الشمالي!

عندما حدث إنقلاب سعى للإتحاد بين الجزيرة واليونان، حيث جرى تقسيم قبرص، لتحتل تركيا أجزاءاً شمالية منها بحجة وجود أتراك فيها، وتعلنها جمهورية "غير شرعية"، إذ لا تعترف بها أي جهة سوى أنقرة ذاتها.

ومنذ ذاك الحين، تعيش الجزيرة حالة صدام مع تركيا، التي تقوم سياستها تجاه الجزيرة على منطق القوة وليس قوة المنطقة، فيما لم ينجح الدعم الذي تلقته الجزيرة من اليونان وأوروبا كونها جزءٌ منه في حماية سيادتها، في ظل مساعي أنقرة للسيطرة على كامل الجزيرة، والاستحواذ على حقوقها التنقيبية في مياهها الإقليمية مؤخراً، وهو ما رفع من حدة الصراع بين الجانبين.

صراع على التنقيب وعدائية تركية تجاه الغرب

عقب سنوات من الهدوء الحذر بين الجانبين، تصاعدت في الأشهر الأخيرة الفائتة حدة الصراع بينهما، خاصة على أحقية التنقيب في المياه الأقليمية للجزيرة، فقد قال الرئيس القبرصي، نيكوس أناستاسياديس، في الخامس من ديسمبر ٢٠١٩، إن بلاده طلبت من محكمة العدل الدولية في لاهاي، حماية حقوقها في الموارد المعدنية البحرية التي تنازعها تركيا السيادة عليها، مشيراً إلى أن بلاده ملتزمة بحماية حقوقها السيادية بكل الوسائل القانونية الممكنة، وأوضح في نيقوسيا "هذا بالتحديد هو الغرض من الشكوى التي قدمناها إلى لاهاي".

وجاء الحديث القبرصي ذاك، بعد أن تبنى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، في نوفمبر ٢٠١٩، آلية تسمح "بمعاقبة أفراد أو كيانات مسؤولة عن أنشطة التنقيب غير المصرّح بها عن الهيدروكربونات أو المشاركة فيها"، وبذلك توصل الاتحاد الأوروبي إلى نظام عقوبات على تركيا، يمكن الدول الأعضاء من تقديم أسماء أولئك الذين تعتقد أنه ينبغي إدراجهم في القائمة.

وفي السابع عشر من ديسمبر، أكدت مصادر قبرصية، أن قوات بحرية فرنسية وإيطالية ستعمل على حماية سفن الشركات التابعة للدولتين والتي كان من المخطط أن تبدأ عمليات بحث وتنقيب عن الغاز في المياه القبرصية، وقال وزير الطاقة القبرصي جورج لاكوتريبيز، في حديث مع سكاي نيوز عربية، إن بلاده تعمل على ضمان ألا يتكرر ما وقع العام الماضي، عندما اعترضت القوات البحرية التركية سفينة تنقيب تابعة لشركة إيني الإيطالية، ومنعتها من العمل في أحد حقول الغاز القبرصية، وأضاف الوزير القبرصي "منذ أن وقعت تلك الحادثة عملنا بشكل مكثف، ليس فقط مع الشركات المعنية، لكن كذلك مع الدول التي تتبعها هذه الشركات لضمان ألا يتكرر مثل هذا الأمر. ولهذا السبب نرى الآن تحالفاً أقوى بين شركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية في كل أحواض الغاز".

وتعليقاً على ذلك، صرّح رامي خليفة العلي، أستاذ الفلسفة السياسية، لـ "سكاي نيوز"، إن "تركيا تنتهج مؤخراً سياسة فرض الأمر الواقع مثلما فعلت في شمال قبرص، وشمال سوريا، والآن فرض الأمر الواقع عبر وجود عسكري في مياه البحر المتوسط، الأمر الذي يتجاوز القانون الدولي، وبالتالي هذه السياسية تتطلب رداً مختلفاً"، مضيفاً: "الدول الأوروبية هذه المرة مستعدة أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ خطوات جادة في مواجهة السياسة التي يتبعها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان"، قائلاً: "السياسات التركية الأردوغانية تتجاوز ثروات البحر المتوسط للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وانتهاج سياسة إمبراطورية، رغم أن تركيا لا تمتلك المقومات لذلك".

من ناحية أخرى، اعتبر الوزير القبرصي أن إطلاق تركيا طائرات مسيّرة من شمال قبرص يأتي في إطار التصعيد التركي المستمر ضد قبرص، ومحاولاتها إثارة التوتر في المنطقة لتخويف الشركات الأجنبية من العمل فيها، وتابع "لقد شهدنا تصعيداً من تركيا طوال السنوات الماضية، التصعيد التركي ضد قبرص ليس أمراً جديداً هو متواصل، هذه خطوة أخرى في هذا الاتجاه، والهدف التركي هو خلق توتر في المنطقة لتخويف الشركات من الاستثمار هنا، ونحن في قبرص لا نرغب في ممارسة هذه اللعبة لخلق مزيد من التوتر، ومنع الشركات من القدوم".

وضمن البحث عن إجابات عن أسباب العدائية التركية تجاه الغرب، قال دانييل بايبس رئيس منتدى الشرق الأوسط عند تغطيته لحلقة نقاش بعنوان: "هل تركيا عائدة؟"، عقدت في ٩ ديسمبر ٢٠١٩، إن عهد أردوغان أطلق بداية نقاشاً بشأن الثقة في تركيا كحليف، ولكن عدائيتها المتواصلة نحو أصدقاء الأمس أنهت ذلك الخلاف في الرأي، وباتت اليوم النقاشات الرئيسية تدور حول أسباب وتوقعات بشأن مدة تحول تركيا من عماد المنطقة الجنوبية الشرقية لحلف الناتو إلى نقطة ضعف في أوروبا.

ونوه بايبس، ومعه عدد من أعضاء الكونغرس وخبراء من خارج الحكومة الأمريكية، إلى تلك التحولات على أنها اجتماعية/ ثقافية، ولذا من غير المرجح أن تتغير عما قريب، وتنعكس تلك التحولات في انهيار شعور سابق بحسن النية لدى الأتراك تجاه الولايات المتحدة، فقد أعرب أكثر من نصف من استطلعت آراؤهم من الأتراك في عام ٢٠٠٠عن رضاهم عن أمريكا، فيما تراجعت أخيراً تلك النسبة إلى ١٨٪.

إلى ذلك، عبر رؤساء ثلاث منظمات عرقية تمثل أكراداً ويونانيين وأرمناً- وجميعهم ضحايا تاريخيون لعدوان عثماني – تركي، عن إحباطات مماثلة حيال قصر نظر الانتهازية الغربية، وأجمعوا على أن مصاعب تركية معاصرة تعكس مشاكل منتظمة في الثقافة التركية، لا تقتصر على سياسات أردوغان وحسب، وقال إندي زيميندس، المدير التنفيذي للمجلس اليوناني – الأمريكي، إن مثل تلك السياسات تجعله يرغب بإصدار قانون إدانة بحق واشنطن، فقد تمكنت تركيا خلال عقود من الاسترضاء من الوصول إلى موقفها الحالي، وواصلنا الخروج بمبررات جديدة كي لا نأتي على ذكر المجزرة الأرمنية، أو عنف ضد أقليات دينية وعرقية تركية أخرى.

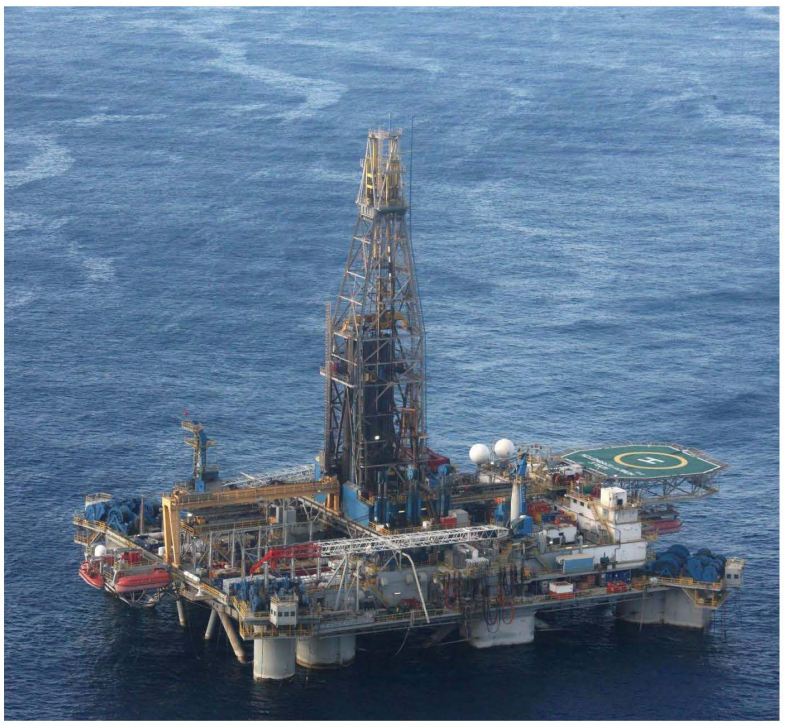

قُبرص تسعى لحلف متوسطي في مواجهة أنقرة

المساعي التركية الرامية إلى إنشاء مواطئ قدم لها في حوض المتوسط، تضمن لها الاستيلاء على أكبر كمية ممكنة من الغاز المستكشف في الحوض، دفعت بعدة دولاً على المتوسط للتعاون في مواجهة تلك المساعي، ففي العشرين من يناير الماضي، وجهت مصر في بيان رسمي تحذيراً من أي محاولات لانتهاك حقوق قبرص في مواردها بمنطقة شرق المتوسط، في إشارة إلى عمليات التنقيب التركية والتي لاقت ردود فعل دولية غاضبة لا سيما من قبل اليونان ومصر، وأشار المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، في بيان رسمي، عن تأكيد مصر على حقوق جمهورية قبرص وسيادتها على مواردها في منطقة شرق المتوسط.

وقال البيان أن حقوق قبرص تأتي في إطار ما يقضي به القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك المناطق التي منحت فيها قبرص ترخيصاً للتنقيب البحري عن النفط والغاز، منبهاً من تداعيات أي إجراءات أحادية تنتهك الحقوق القبرصية وتهدد أمن واستقرار منطقة شرق المتوسط، مُؤكداً ضرورة الالتزام باحترام وتنفيذ قواعد القانون الدولي وأحكامه.

تحذيرٌ مصري لاقى صداه في بروكسل، فتوجه الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على اثنين من المواطنين الأتراك فيما يتعلق بأنشطة التنقيب عن الغاز قبالة ساحل قبرص، الدولة العضو بالتكتل، وذلك بحسب ما قال دبلوماسيون أوروبيون لوكالة الأنباء الألمانية، في الرابع من فبراير، وقد أودت الأنشطة البحرية التركية – التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي غير شرعية – إلى توتر العلاقات المتوترة بالفعل مع أنقرة، حيث أعدت الدول الأوروبية في نوفمبر الماضي، الإطار القانوني لفرض حظر السفر وتجميد الأصول في التكتل على المواطنين التركيين اللذين شاركا في أنشطة الحفر في البحر الأبيض المتوسط، بعد فشل التدابير العقابية السابقة في تغيير مسار أنقرة. وطالبت نيقوسيا شركاءها في الاتحاد الأوروبي بالتحرك بعد أن أرسلت تركيا سفينتين العام الماضي،

للحفر في المياه التي تعتبرها قبرص جزءاً من منطقتها الاقتصادية الخالصة، فيما تدعي أنقرة أن أنشطتها للتنقيب عن الغاز تتماشى مع القانون الدولي، وهو ما دفع محللين للإعتقاد بأن تركيا المصمّمة على توسيع نفوذها في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تثير الموارد النفطية التوترات،

قد تعمل على تكثيف الضغط على قبرص، معتبرةً إياها "الحلقة الضعيفة" في تحالف إقليمي يقف في وجه طموحات أنقرة في المنطقة، فيما يأتي التوتر بين أنقرة ونيقوسيا في وقت تكثف فيه تركيا اختبارات القوة على كل ضفة من المتوسط، متدخلة في نزاعي سوريا وليبيا. وفي إطار البحث القبرصي عن حلف قوي يحميها من الهجمات التركية التي قد تقع لو تصاعد النزاع أكثر، وقعت قبرص واليونان واسرائيل مطلع يناير، اتفاقاً حول أنبوب "شرق المتوسط" للغاز، لمواجهة مطالب أنقرة حول حقول المحروقات في المنطقة، ونبه متابعون إلى نية أنقرة لرفع مستوى الضغوط على نيقوسيا لثنيها عن مواصلة عمليات التنقيب عن المحروقات، وتعارض أنقرة أي عملية تنقيب أو استثمار للمحروقات تستبعد الشطر الشمالي من قبرص حيث يقيم القبارصة الأتراك.

واشنطن ما بين نارين نار تأييد حق قبرص في حماية مصالحها، ونار حليفها التركي

الخلاف القبرصي التركي وضع واشنطن ما بين نارين، نار تأييد حق قبرص في حماية مصالحها، ونار حليفها التركي الذي أدخلها ولا يزال في كثير من الصراعات التي يصعب فيها أخذ الخيار كما حصل شمال سوريا، لكن يبدو أن المعادلة مختلفة بعض الشيء في قبرص، إذ أعربت الولايات المتحدة عن دعمها لحكومة قبرص في خلافها مع تركيا على التنقيب عن الثروات الباطنية في شرق المتوسط في الخامس من فبراير، وفق ما صرّح به مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الطاقة فرانسيس فانون، الذي أكد أن واشنطن تدعم الشراكة الإقليمية في مجال الطاقة والتي تعزز التعاون السياسي وازدهار دول المنطقة، محذراً من "خطوات استفزازية مزعزعة للاستقرار".

وأعرب عن تأييد واشنطن حق حكومة نيقوسيا في تطوير موارد الطاقة، مع تقسيم العائدات بين الشطرين اليوناني والتركي من قبرص، بموجب اتفاق يعيد توحيد الجزيرة المنقسمة، وتابع: "نحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات استفزازية قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار بشكل أكبر"، وذلك على خلفية تصعيد التوتر بين تركيا من جهة، وقبرص والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية، في ظل قرار أنقرة إرسال سفن للتنقيب عن الموارد الطبيعية إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة.

قال وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، عادل الجبير، منتصف فبراير، إن المملكة تعارض توغل تركيا في سوريا، ودعمها للميليشيات المتطرفة في ليبيا والصومال، مؤكداً قلق بلاده من انتقال المقاتلين الأجانب من سوريا إلى ليبيا والتي سيكون لها تبعات على أوروبا

السعودية في مُواجهة أحلام أنقرة التوسعية

قال وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، عادل الجبير، منتصف فبراير، إن المملكة تعارض توغل تركيا في سوريا، ودعمها للميليشيات المتطرفة في ليبيا والصومال، مؤكداً قلق بلاده لما سينتج عن ذلك من تبعات على أوروبا والعالم.

ويأتي الموقف السعودي الأخير ليكمل مواقف أخرى يمكن الإشارة إليها منذ بداية العام الجاري، ففي السابع من يناير، أعلن مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رفضه وتنديده بالتصعيد العسكري والتدخلات التركية في الشأن الليبي بشكل مخالف للمبادئ والمواثيق الدولية، كما أكد مجلس الوزراء أن التدخل التركي يعد انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن ليبيا، ومخالفاً للموقف العربي الذي تبناه مجلس جامعة الدول العربية في ديسمبر ٢٠١٩، ويقوض الجهود الأممية الرامية لحل الأزمة الليبية، ويشكل تهديداً للأمن الليبي والعربي والإقليمي.

استغلال التاريخ لحرف الحقائق

ويصب الموقف السعودي في جدول ينتهي مواجهة الطموحات التوسعية التركية في الإقليم والمنطقة العربية وشمال أفريقيا، مع توسع تلك الجبهة بشكل تدريجي عقب إدراك معظم الأطراف الإقليمية والدولية، الغايات المبطنة لأنقرة في سوريا وغيرها، من خلال استغلال الاضطربات ودعمها في مواجهة السلطات (أياً كانت شرعيتها أو عدم شرعيتها)، والتي من المفترض أن لا تكون مبرراً لأي طرف وطني في أي بلد للاستقواء بتركيا وإدخالها كطرف في نزاعات محلية يمكن في كثير من الحالات إيجاد حلول لها، لولا التحريض التركي لطرف ضد آخر. وربما هو ما ذهب إليه تقرير لصحيفة "لوموند" الفرنسية، في التاسع من يناير، والذي قال إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يتلاعب بالتاريخ لتبرير غزوه ليبيا، حيث عرضت تقريراً تحت عنوان :

"أردوغان وسياسة التاريخ في ليبيا"،

والتي أوضحت الصحيفة الفرنسية فيها أن الرئيس التركي يبرر إرسال قواته باسم الماضي إلى بلد كان يقع تحت الحكم العثماني حتى عام ١٩١٢، وأشارت إلى أن "أردوغان يستخدم التاريخ في تبرير توسعه، وقبل كل شيء، للبقاء في السلطة".

الإتجار بالسوريين وتحويلهم إلي مرتزقة

ونتيجة التجاور الجغرافي بين تركيا وسوريا، أستغلت أنقرة الحرب السورية التي كانت تطالب بالإصلاح وبناء سوريا جديدة، بتمويل وتسليح المتشددين، وإدخال السوريين في أتون صراعات إقليمية ودولية، وصلت أخيراً إلى ابتعادهم عن قضيتهم الأساسية التي كانت بناء نظام وطني، وتحولت إلى محاربة مكونات عرقية محددة في سوريا كالكُرد خدمة لأجندات تركيا الساعية للتخلص منهم، نتيجة مخاوفهم من نقل عدوى الحقوق الدستورية من سوريا إلى تركيا، فيما لو تمكن الكرد على الجانب الآخر من الحدود من أستحواذ أي شيء، وهو ما تكرر في ليبيا، التي تم تجنيد مسلحين فيها يحملون الجنسية الليبية لتمرير مشروع التوسع التركي، ما عارضته الرياض مجدداً، سواءاً بتجنيد الليبيين أو السوريين من قبل تركيا. وفي ذلك السياق، أطلق وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، في الثامن والعشرين من يناير، تصريحات رافضة للمطامع التركية، فقال إن إرسال مرتزقة سوريين إلى ليبيا عبر تركيا خطوة "خطيرة جداً جداً"، وقال بن فرحان، في مقابلة مع شبكة "CNN" الأمريكية: "لم تكتف تركيا بإرسال مستشارين، لكننا سمعنا وأطلعنا على معلومات استخباراتية حول نقل مقاتلين سوريين إلى ليبيا عبر تركيا"، وأضاف: "هذا أمر خطير للغاية لأنه يضع مقاتلين من منظمين في ساحة قتال معقدة بما يكفي، وهو أمر قد يسهم بتعزيز خطر دخول عناصر متطرفة على خط الأزمة الليبية، يجب منع ذلك"، وتابع قائلاً: "أنا قلق جداً مما تفعله تركيا في ليبيا وهو أمر يجب أن نقلق جميعا إزاءه". وأضاف وزير الخارجية السعودي إن بلاده دعمت الاتفاقية التي تحافظ على هيكلية الحكم في البلاد وتضمن دوراً لقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر فيها، وللحكومة في طرابلس، مشدداً على ضرورة أن "تواصل الأطراف الليبية الحوار والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي".

من ليبيا إلى سوريا ذرائع تركية الواهية

وقال وزير الخارجية السعودية فيصل بن فرحان آل سعود في الخامس عشر من يناير: "نرفض التدخل العسكري التركي في شمال سوريا"، وركّز الوزير السعودي على أنّ "منطقتنا العربية تمرّ بتغيرات سياسيّة واقتصاديّة، وأحداث المنطقة تجعلنا مطالَبين بالتصدّي للتهديدات كافّة".

لافتًا إلى أنّ"سياسة السعودية ترتكز على الاحترام الكامل لسيادة الدول"، وشدّد الوزير "أننا لا نقبل أي تدخّل يمسّ باستقرار الدول العربية وسيادتها، وندعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا".

موقفٌ لم يرق أنقرة، التي بدأ إعلامها هجوماً مضاداً على المملكة، حيث ذكرت صحيفة "يني شفق" المحلية، أن الحراك التركي في شمال سوريا و"**تطهير ممر الإرهاب**" (على حد زعمها)،

وما تلاه من تحول نحو شرق المتوسط، أزعج دول الخليج كثيراً، لافتة إلى وجود حراك مكثف من أبوظبي والرياض مع اليونان وقبرص اليونانية، وأشارت الصحيفة الموالية للرئيس التركي، إلى زيارة وزير خارجية قبرص اليونانية، نيكوس كريستودوليديس، إلى الرياض، واستقباله من أعلى مستوى سعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز ، في الوقت الذي يجري فيه وزير الخارجية السعودي اتصالات مباشرة مع أثينا.

بدوره، قال نجم الدين أجار الأكاديمي في جامعة ماردين آرتوكلو، إن ما أسماها (التحالف السعودي الإماراتي)، يريد إبقاء تركيا منشغلة في مستنقع الأزمة السورية لفترة طويلة من الزمن، للحيلولة دون التحرك بشكل أكبر في المنطقة (وهو ما يشير بوضوح إلى نوايا أنقرة في التحرك في كل الاتجاهات ما دامت الفوضى تسمح بذلك)، متابعاً أن "السعودية والإمارات تريدان أن تتقوقع السياسة الخارجية التركية فقط في سوريا، بحيث لا يسمح لها بأن تأخذ دورها في بلدان أخرى كقطر ومصر وباكستان وإيران بالإضافة إلى ليبيا". وأضاف المحلل التركي أن "أولوية تركيا في المنطقة كانت تركز على إرساء الديمقراطية وخاصة في مصر وسوريا، والحفاظ على حقوق الإنسان، في حين أن السعودية وحلفاءها هدفها الأساسي الحفاظ على بقاء نظام الحكم الملكي وأمنه بعد ثورات الربيع العربي". وبغض النظر عن إتهام المحلل التركي للسعودية، لكن من المؤكد وفق ما ذهبت إليه الأوضاع في سوريا وليبيا، أن آخر ما قد يهم تركيا هو الديمقراطية في البلدين، خاصة أن الديمقراطية في تركيا ذاتها قد أصبحت موضع تشكيك، مع لجوء السلطات إلى حرمان رؤوساء بلديات منتخبين من مقاعدهم لصالح عزلهم وتعيين آخرين من حزب العدالة والتنمية عوضاً عنهم بحجة دعمهم للإرهاب، وهي تهمة جاهزة لكل من ينادي بحل القضية الكردية في تركيا، خاصة من أنصار حزب الشعوب الديمقراطية التي يقبع رئيسها صلاح الدين دميرتاش منذ سنوات في سجون أردوغان. كما أنه من غير المنصف حديث تركيا عن حقوق الإنسان، حيث ساهم التدخل التركي في تهجير أكثر من ٣٥٠ ألف كردي في عفرين يناير العام ٢٠١٨، وهو ما تكرر في شرق الفرات عندما هجر قرابة ٣٠٠ ألف من مدينتي رأس العين وتل أبيض، إضافة إلى النفخ في أتون الحرب الليبية التي تدور فيها عجلة الموت، لتحصي المزيد من الأبرياء، وهي بالتأكيد تجارب لن يكون لأحد الرغبة في تكرارها، كونها باتت معضلات بحاجة إلى معالجة أكثر من أي وقت مضى.

The Levant

لم تسيطر تركيا على شمالي سوريا عسكرياً فحسب، بل طال ذلك شتى مجالات الحياة، ولا سيما التعليم بشقيه المدرسي والجامعي، لتثبت ممارساتها أن وجودها العسكري كان تمهيداً لتأسيس احتلال دائم لهذه الأراضي.

«أردوغان» يواصل تقييد المجتمع التركي بذريعة الانتماء لـ غولن

في الوقت الذي يحتدم فيه الصراع بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والداعية فتح الله غولن، منذ محاولة الإنقلاب يوليو العام ٢٠١٦، عقب إتهام انقرة للمنفي في بنسلفانيا في الولايات المتحدة بالمسؤولية عن التخطيط له، تزداد الإشارات التي تؤكد الفائدة التي جناها حاكم أنقرة من محاولة الإنقلاب عليه، إذ سمحت له وفق التقارير المعنية بتمكين حكمه والتخلص من المعوقات التي كانت تعترض طريقه نحو تسيّد المشهد التركي برمته. فعلى مدار الأعوام التي تلت الإنقلاب التركي، شنّت القوات الأمنية التركية حملات ممنهجة للقضاء على ما يعتبرها الرئيس التركي بالكيان الموازي والذي يرى فيه أردوغان بأنه أشبه بدولة داخل دولة، عبر تغلغل مناصري الداعية التركي في مؤسسات الدولة لا سيما الجيش والقضاء والتعليم، وهو ما يعتبره مناصرو أردوغان مُبرراً لعمليات الفصل من الوظائف والاعتقال، فيما يراها مناصرو الداعية سبيلاً لنيل الرئيس التركي من معارضيه، وصنع تركيا جديدة لا مكان فيها لغير تمجيده، وعليه تتواصل الحملات الأمنية التركية بحق متهمين مفترضين بالإنتماء لما تسمى بحركة غولن أو حركة الخدمة.

حملات داخل الجيش منذ بداية العام

ومن المعروف أن تركيا العلمانية التي أسسها أتاتورك، كانت قائمة على فصل الجيش عن السياسة، لكنها قاعدة كسرها أردوغان عقب محاولة الإنقلاب أواسط يوليو العام ٢٠١٦، والتي تبعها حملات إعتبرها الرئيس التركي تطهيراً للجيش من أتباع خصمه الداعية، وهي حملات لا تزال مستمرة حتى الوقت الراهن، ففي الرابع عشر من يناير الماضي، توجهت السلطات التركية إلى اعتقال ١١٥ جندياً، يشتبه بصلتهم بـ غولن، وذكرت وسائل إعلام تركية إن هؤلاء الجنود هم من بين ١٧٦ جندياً أمر الادعاء باعتقالهم في إطار تحقيق مستمر في شبكة غولن، حيث كان من بينهم ١٠٨ ما زالوا في الخدمة العسكرية، ومن بينهم أيضاً ٦ من قادة طائرات إف ١٦، و٤ من قادة الدرك في المحافظات، وهي أرقام صغيرة مقارنة مع وجود حوالي ٧٧ ألف شخص في السجون بذات التهمة من مختلف المؤسسات الإدارية والعسكرية وحتى التعليمية، إضافة إلى إقالة نحو ١٣٠ ألف آخرين من وظائفهم الحكومية. تلك الإجراءات وغيرها، دفعت فتح الله غولن، في السابع والعشرين من يناير، للقول بأن سياسة رجب طيب أردوغان تحركها الغيرة والكراهية والانتقام.

وإنه سيلقى نفس مصير الزعيم النازي أدولف هتلر، وذلك في تصريحات لصحيفة "دي فيلت الألمانية"، قائلاً إن حركة الخدمة التي يتزعمها لم تكن لها أي علاقة بأردوغان، وأن الأخير حاول في البداية إلصاق نفسه بالحركة، للاستفادة من التزامنا بالديمقراطية، متابعاً أن الرئيس التركي ما إن وصل للسلطة، حتى أظهر وجهاً مغايراً تماماً، بعيداً كل البعد عن الديمقراطية، بالقول: "فهو يحاول باستماته أن يكون قائداً للعالم الإسلامي، لكن سياساته المتناقضة تقضي عليه".وإنتقد غولن دعم أردوغان تطورات في الشرق الأوسط التي أدت لصراعات وحروب، مؤكداً أن سياسته "تحركها الغيرة والكراهية والانتقام، وقرارات الحكومة التركية يحركها جنون العظمة"، قائلاً:

"جميع الطغاة النرجسيين مثل هتلر، يحظون بنهايات سيئة، وينتهي حكمهم على يد الغضب الشعبي.. أردوغان سيلقى المصير نفسه".

تضييق على الصحافة والسياسيين

ويبدو أن خلاصة "الفائدة" التي يجنيها أردوغان من غولن في تمكين أركان حكمه عبر إعتقال وفصل المعارضين بتهمة الإنتماء لحركة الداعية المنفي، قد تحولت إلى شبه يقين لدى مختلف الأطراف المتابعة للملف التركي، ففي الثامن والعشرين من يناير، أجرى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اجتماعاً لمراجعة سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان منذ آخر تقرير دوري شامل في سنة ٢٠١٥، للوقوف على وضعية حقوق الإنسان في أنقرة من خلال التطرق إلى مجموعة من الملفات، عبر مراجعة المشهد الحقوقي في تركيا في الفترة التي شهدت محاولة الانقلاب في العام ٢٠١٦، والتي تلتها حالة طوارئ دامت سنتين، استخدمت فيها السلطات إجراءات أمنية مشددة، تم فيها إيقاف الآلاف من الأشخاص واعتقالهم بحجة انتمائهم إلى حركة غولن.

وخلالها، شدد منتقدو حكومة حزب العدالة والتنمية على إنها استغلت حالة الطوارئ لتفرض قيوداً على خصومها السياسيين، وإقصاء بعض هؤلاء من المشهد السياسي، إضافة إلى إلقاء حملة صارمة على الصحافيين ونشطاء المجتمع المدني، حيث حوكم الكثيرون بتهم تزعم دعمهم للإرهاب بسبب انتقادهم لسياسات الحكومة في ملاحقتها لأبناء حركة غولن وقمع الحركة السياسية الكردية.

فيما اعتبرت لجنة حماية الصحافيين تركيا أكبر بلد يسجن الصحافيين في العالم بعد الصين، وذلك لمدة ثلاث سنوات إلى حدود سنة ٢٠١٩، حيث سجنت الصين ٤٨ صحافياً بينما سجنت تركيا ٤٧!

فيما قالت الصحافية والناشطة في مجال المجتمع المدني، نورجان بايسال، في كلمة ألقتها خلال اجتماع للمرصد الدولي لحقوق الإنسان "أصبحنا نمارس الرقابة على أنفسنا بسبب هذه المخاوف. على سبيل المثال، قبل المجيء إلى هنا، سألت نفسي ما إذا كنت أستطيع توظيف كلمات معينة، أو إذا ما كان ينبغي أن أستخدم مصطلح 'غزو' أو 'حرب'، لأن كلمة الحرب محظورة في تركيا. يؤثّر كل ما أقوله على حياتي وعلى حياة عائلتي وأطفالي".

تحويل الدولة إلى مرتع للمليشيات

وإضافة إلى حملات الاعتقال في صفوف الجيش والتضييق على الصحفيين والسياسيين وفصل الموظفين في مؤسسات الدولة بحجة غولن، بدأ الرئيس التركي بتوجيه تركيا نحو منحى خطير، يتلخص في تسليح المدنيين وتحويلهم إلى مليشيات، ففي بداية فبراير الجاري، شهد البرلمان التركي جدلاً حول مشروع قانون تقدم به الحزب الحاكم، حزب العدالة والتنمية من أجل تسليح حراس للمدن والأسواق ليلاً، حيث عبّرت عدة أوساط سياسية تركية معارضة عن تخوفها من تحول هؤلاء المدنيين أصلاً إلى ميليشيات موالية للحزب الحاكم، لا سيما أن وزارة الداخلية هي التي ستعينهم من بين أنصار الحزب. وعبّر البعض عن تخوفهم من تحول هؤلاء إلى ميليشيا موازية لقوات الأمن يديرها الحزب الحاكم، ويستخدمها أداة في تقييد حرية المواطنين، حيث قال النائب السابق بحزب العدالة والتنمية مصطفى يناز أوغلو إن "السلطات الممنوحة للحراس خاطئة جداً"، مردفاً عبر "تويتر": مجالات التنفس في المجتمع تزداد ضيقاً يوماً بعد يوم، فإعطاء سلطات الشرطة، مثل استخدام الأسلحة، والتوقيف، والبحث والتفتيش عن الهوية، في يد أشخاص لم يحظوا بتعليم أو تدريب كافٍ، سيؤدي إلى انتهاكات صارمة لحقوق الإنسان".

تخوف شاركه فيه النائب عن حزب الشعب الجمهوري، سزجين تانري كولو، الذي قال إن حزب العدالة والتنمية "أنشأ قوة ميليشيا محلية، تتألف من أعضائه تحت اسم الحراس، والآن يعطي سلطة التدخل في الحريات في أي وقت باسم الأمن، ويتم تنفيذ شؤون أمن الدولة من خلال الموظفين المدنيين".

التخوف في أوساط تلك الأحزاب جاء عقب تقديم نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، محمد موش، في يناير الماضي بمشروع قانون، من ١٨ مادة، إلى البرلمان من شأنه زيادة سلطات الحراس، بمنحهم سلطة على الأحياء والأسواق وصلاحية سؤال المواطنين عن هوياتهم، وكذلك منحهم سلطة التفتيش القضائي، إلى جانب دعمهم للمواطنين، إذ يمنح الحق للحراس في حالة نشوب شجار بين المواطنين احتجازهم، وإخبار قوات الأمن بهم، حيث وافقت لجنة الشؤون المحلية بالبرلمان التركي على ٩ مواد من مشروع القانون الذي تقدم به الحزب الحاكم.

ولا يبدو أن الصراع الموجود بين الرئيس التركي والداعية المنفي، إلا إستكمالاً للحجج والذرائع التي يتمكن من خلالها حاكم أنقرة تثبيت دعائم حكمه، فـ "دعم الإرهاب" تهمة تُلاصق المواطنين في تركيا بمجرد إبدائهم موقفاً معارضاً للسلطة، وهي إن كانت مُطبقة بحق المواطنين من المكون الكُردي في تركيا منذ أمدٍ بعيد، بذريعة مُوالاة "العمال الكُردستاني"، والتي يتم بموجبها حتى تجريد رؤساء البلديات المنتخبين في المناطق ذات الغالبية الكردية جنوب شرق البلاد من مناصبهم، وتعيين آخرين من الحزب الحاكم بدلاً عنهم، فموالاة "غولن" هي تهمة أنسب للمواطنين الأتراك، وهو ما تذرع به السفير التركي فاروق كايماكشي في إجابته على انتقاد مجلس حقوق الإنسان، حيث قال إن الحق في حرية التعبير لا يغطّي ما أسماه "الدعاية للإرهاب".

منذ تقلد نظام الملالي مقاليد الحكم في إيران عقب ما تسميها بالثورة الإسلامية العام ١٩٧٩ على شاه إيران، تنفذ السلطات المستترة بالدين حملات إعدام تطال المعارضين وخاصة من الأقليات التي تطالب بحقوقها، فيصبح معها نشطاء المجتمع ضحايا لأعمدة تنصب في مختلف أرجاء إيران.

إعدامات إيران: مراتب أولى وأرقام قياسية لا تستثني القُصّر والأقليات

اتهم ممثلون للمعارضة الإيرانية في المنفى في العاشر من أكتوبر العام ٢٠١٥، المجتمع الدولي والدول الغربية بـ"التساهل" مع إيران في موضوع عقوبة الإعدام، منددين بازدياد عمليات الاعدام في ايران ، وقالت باريسا كوهانديل، ابنة معارض حكم عليه بالسجن ١٠ أعوام في ٢٠٠٦ وتعرض مراراً لتهديدات بإعدامه؛ لوكالة الصحافة الفرنسية "لا أفهم لماذا لم يتم الحديث أبداً عن الاعدامات التي حصلت خلال مفاوضات الملف النووي، علماً بأن شخصاً يتم إعدامه كل سبع ساعات". وجاءت تلك التصريحات وشهادات المعارضين الإيرانيين على هامش المؤتمر الذي استضافته باريس بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الإعدام حينها، حيث كشفت إحصاءات تضمنها تقرير للجنة دعم حقوق الإنسان في إيران المقرّبة من المعارضة وقوع ١٨٦٩ عملية إعدام منذ تولي الرئيس روحاني السلطة في ٢٠١٣ بينها ١٢٧٠ بقيت طي الكتمان. كما لا يقتصر تنفيذ عمليات الإعدام في إيران على منطقة معينة أو مسؤول واحد، فقد قال المحقق التابع للأمم المتحدة أحمد شهيد، في العاشر من مارس العام ٢٠١٦، إن إيران أعدمت ما يقرب من ١٠٠٠ سجين عام ٢٠١٥ وهو أعلى رقم في عقدين، وأفاد بأن المئات من الصحفيين والمدونين والنشطاء والشخصيات المعارضة يقبعون حالياً في سجون ومنشآت احتجاز إيرانية، وبيّن مقرّر الأمم المتحدة أن عدد الأطفال الذين أعدموا ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بلغ ١٦، وهو أعلى رقم خلال الأعوام الخمسة الماضية.

إعدامات بحق سجناء سنّة واستمرار لانتهاكات الملالي

وفي أغسطس\آب العام ٢٠١٦، نفذت إيران أحكام الإعدام في عدد غير محدد ممن اتهمتهم بالانتماء لجماعة التوحيد والجهاد في محافظة كُردستان الإيرانية، وقال حينها المدعي العام إن الهجمات التي أدينوا فيها تسببت في مقتل ٢١ شخصاً منهم أفراد من الشرطة وإصابة أربعين، مشيراً إلى ارتباط المدانين بعمليات تفجير في مدينة سنندج وصناعة متفجرات، فيما قدّرت جماعات حقوقية أن عدد الذين تم إعدامهم وقتها تراوح بين عشرة وعشرين شخصاً، مؤكدة أن الإدانات جاءت نتيجة لاعترافات انتزعت بالإكراه من السجناء.

عملية دفعت منظمة هيومن رايتس ووتش لإدانت ما قالت إنه "إعدام جماعي لعشرة مساجين على الأقل" وقالت سارة ليا واتسون مديرة المنظمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن إيران أعدمت ٢٣٠ شخصاً على الأقل خلال عام ٢٠١٦، فيما وصفت رئيسة المجلس مريم رجوي الإعدام الجماعي للسجناء السُنة بأنه "جريمة مقززة ضد الإنسانية" ودعت إلى الاحتجاج على هذه "الجرائم الوحشية" وإلى حملة دعم وتضامن مع عوائل السجناء الذين أعدموا. وتتم أغلب الاعتقالات على خلفية نشاط مطالب برفض التمييز والاضطهاد ضد الأقلية السنّية في إيران، حيث تشكو مجموعات سنّية في إيران عمومًا مما يسمونه "التمييز الطائفي" ويتهمون النظام الإيراني بإقصائهم عن الحياة السياسية والحيلولة دون مشاركتهم في إدارة شؤون البلد ومنعهم من أداء شعائرهم. الإعدامات لا تستثني القصّر..وتحت مرآى الجهات الدولية ويبدو أن عمر الضحية لا يعد عائقاً أمام السلطات الإيرانية لتنفيذ أحكام الإعدام بحقهم، وفقاً لما أعلنت الأمم المتحدة، في السادس عشر من فبراير العام ٢٠١٨، طالبت المنظمة الدولية بـ "الوقف الفوري" لإصدار أحكام الإعدام بحق المدانين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، حيث أكد مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إعدام ايران لـ٣ أحداث\قصر، مدانين بجرائم منذ بداية ٢٠١٨ مقارنة بـ٥ إعدامات من هذا النوع جرت في عام ٢٠١٧.

وأشار المكتب أن هناك ٨٠ شخصاً يواجهون الإعدام عن جرائم أدينوا بارتكابها عندما كانوا قصّر، وقال المفوض الأعلى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، إن على إيران "الالتزام بالقانون الدولي والوقف الفوري لجميع الإعدامات بحق الذين حكم عليهم بالإعدام لجرائم ارتكبوها وهم تحت سن ١٨، مشيراً إلى "زيادة" في عدد الإعدامات، وأضاف رعد الحسين: "لا توجد دولة أخرى تقترب حتى من مجموع عدد الأحداث الذين أعدموا في إيران خلال العقود الماضية".

فيما أفادت منظمة العفو الدولية بأن ٨٧ شخصاً أعدموا في إيران منذ عام ٢٠٠٥ حتى بداية العام ٢٠١٨، عن جرائم ارتكبوها عندما كانوا قصّراً.

وفي الخامس عشر من أبريل العام ٢٠١٨، كشفت منظمة العفو الدولية «أمنستي»، أن النظام الإيراني أعدم ما لا يقل عن ٥٠٧ أشخاص، ما يمثل ٥١٪ من الإعدامات في العالم، و٦٠٪ من مجموع عمليات الإعدام المؤكد تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط. وندد المنظمة في تقريرها السنوي حول الإعدامات في العالم، بتنفيذ أحكام الإعدام ضد مئات الأشخاص في إيران بعد محاكمات غير عادلة، وكانت غالبية عمليات الإعدام تتعلق بجرائم غير القتل. وذكرت المنظمة، أنه بنهاية عام ٢٠١٧ وصل عدد البلدان التي ألغت العقوبة في القانون بالنسبة لجميع الجرائم إلى ١٠٦ بلدان، بينما وصل عدد البلدان التي ألغت العقوبة في القانون أو لم تنفذها في الواقع الفعلي إلى ١٤٢ بلداً، وأعلن التقرير تنفيذ ٢٣ بلداً عمليات إعدام في ٢٠١٧ منها إيران، التي أعدمت ما لا يقل عن ٥٠٧ أشخاص، بينهم ما لا يقل عن ٥ كانوا دون سن ١٨ عاماً وقت ارتكاب الجرائم. واستنكرت «أمنستي» تنفيذ عقوبة الإعدام ضد الناشطين السياسيين بتهمتي «محاربة الله» و«الإفساد في الأرض»، وأكدت أن هذه الحالات لا ترتقي إلى الإعدام، ويجب أن لا تصدر أحكام بالإعدام عليها. وأفاد التقرير بأن المحاكمات التي تصدر بناء عليها أحكام الإعدام غير عادلة وتختلف الأبواب وأخذ الاعترافات تحت التعذيب وسوء المعاملة. وحذّرت من أن ٩٢ من الجانحين الأحداث الذين ينتظرون تنفيذ الإعدام بحقهم، مؤكدة أن الأرقام الحقيقية أعلى بكثير.

الإعدامات بحق الكُرد في إيران إلى جانب الأقليات الأخرى وإيران الثانية عالمياً في الإعدامات خلال ٢٠١٨

أما بالنسبة للأقليات العرقية، فيمثل إعدام الناشطين الكُرد رقماً كبيراً مقارنة مع نسبتهم في البلاد، التي تشير التقديرات إلى تراوحها ما بين ١٠ إلى ١٥٪ من السكان، بينما تصل نسبة الذين نفذت أحكام الإعدام بهم من الكرد إلى ٢٣٪ من مجموع الضحايا، وهو ما أشارت إليه منظمة "هنگاو" الخاصة برصد انتهاكات حقوق الإنسان في إيران في تقرير لها في الثالث والعشرين من أبريل العام ٢٠١٨، حيث قالت أن الإحصاءيات المتوفرة لديها تفيد بإعدام السلطات الإيرانية لـ ١١٢ مواطناً كُردياً في العام ٢٠١٧ ما يشكل ٢٣٪ من ضحايا عمليات الإعدام في إيران.

وفي السياق، استنكر المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد بن الحسين الإعدام الجماعي بسبب جرائم مزعومة تتعلق بالإرهاب، وذكرت إذاعة الأمم المتحدة أن "التقارير تشير إلى أن معظم الذين أعدموا كانوا كُرداً ومن الأقلية السنّية في المجتمع. وفي كثير من الحالات، كانت هناك شكوك جدية حول عدالة المحاكمات، ومراعاة الإجراءات القانونية وغيرها من الحقوق"، وأضافت: "أفادت التقارير بأن شهرام أحمدي، أحد الرجال الذين أعدموا، تعرض للضرب وأجبر على التوقيع على ورقة بيضاء سجل عليها اعترافاً زائفاً، ولم يتمكن أفراد أسرته من زيارته قبل إعدامه، ووردت إليهم توجيهات بالتوجه إلى المقبرة بدلاً من السجن غربي طهران".

وأشارت تقارير حقوقية إلى أنه يقبع المئات من الشاب الكُرد ومن الطائفة السنّية في السجون الإيرانية، مهددين بالإعدام الوشيك في سجون عدة، كسجن رجائي شهر بمدينة كرج، غرب طهران، بناءاً على تهم جاهزة كـ "التآمر ضد الأمن القومي" و"الدعاية ضد النظام"، والتي تصدرهم بحقهم ما تسمى بـ "محاكم الثورة الإيرانية". كما وتمكنت السلطات الإيرانية من تسجيل رقم قياسي عالمي، في تنفيذ أحكام الإعدام، حيث وصل إلى حالة إعدام واحدة كل أربع ساعات، وفق ما أعلنته منظمة حقوق الإنسان في إيران، التي قالت أن سلطات القضاء في طهران نفذت ٥٦ حكماً بالإعدام منذ الأول من سبتمبر وحتى التاسع منه من العام ٢٠١٨.

ورغم التقارير الدولية المنتقدة لها، واصلت السلطات الإيرانية عمليات الإعدام دون هوادة، ففي العاشر من أبريل العام ٢٠١٩، كشفت منظمة العفو الدولية (أمنستي إنترناشونال)، النقاب عن احتلال إيران المركز الثاني، بعد الصين، ضمن قائمة الدول الأكثر تنفيذاً لحالات الإعدام على مستوى العالم خلال ٢٠١٨، رغم انخفاضها عالمياً بنسبة الثلث مقارنة بعام ٢٠١٧، وأظهر التقرير الذي أصدرته المنظمة، ضمن مراجعتها العالمية لعقوبة الإعدام عام ٢٠١٨، تنفيذ ٦٩٠ عملية إعدام على الأقل في ٢٠ دولة خلال ٢٠١٨، كان نصيب إيران منها ٢٥٣ حالة، أي أكثر من ثلث عمليات الإعدام المسجلة عالمياً. وقال التقرير: إن الإعدامات تفشى في إيران، حيث تصل نسبتها لـ٥٠٪، وتصدر غالباً بناء على محاكمات جائرة، يتم فيها حرمان بعض المتهمين من الحصول على محامين للدفاع عنهم، بجانب انتزاع اعترافات تحت وطأة التعذيب، ووصفت عمليات محاكمتهم بـ"المفزعة والمنافية لمعايير العدالة"، ومن بين ١٨ حالة إعدام نفذت في إيران بزعم اتهامات بالحرابة والإفساد في الأرض خلال ٢٠١٨، تقول العفو الدولية: إن ٦ حالات منهم على صلة بأنشطة سياسية. ومن الواضح أن النظام الإيراني سيواصل عمليات الإعدام بحق كل المعارضين الذين ينتقدون حكمه للبلاد بالحديد والنار، دون أن يتعظ من أي تجارب سابقة لبلدان انتفضت عليها شعوبها، فأحرقت الأخضر واليابس، كي تتمكن من الخلاص منها، ولعل حادثة مقتل قاسم سليماني وإسقاط السلطات الإيرانية للطائرة الأوكرانية، قد تُعجل في قصقصة أجنحة إيران في الخارج، وتزيد عليها الضغوط في الداخل، ما قد يدفعها لمراجعة حساباتها، أمام المجتمع الدولي الذي لطالما مهّد السبيل أمام السلطات الإيرانية للتخريب في بلادها وفي المحيط، من خلال انتهاج آليات رخوة، وكانها ضوء أخضر لاستمرارها في ذلك!

TEL: +44 2083570408 MOBL: +44 7778777876 INFO@THELEVANTNEWS.COM

سؤال وجواب

أجرت ليفانت نيوز حواراً مع وكيل وزارة الإعلام اليمني الأستاذ فياض النعمان للحديث عن آخر المجريات في الساحة اليمنية ودور التحالف العربي وماذا لو لم يكن هذا التحالف يقف إلى جانب الشرعية اليمنية؟ وهل تغيّر الدعم الإيراني بعد مقتل سليماني؟ وعن الوضع الإنساني في اليمن وهل التقارير التي تصدر عن المنظمات الحقوقية تصف وتنصف الوضع الحقيقي في اليمن وسبل تحقيق سلام شامل

حوار مع الأستاذ فياض النعمان

وكيل وزارة الإعلام اليمني

الأستاذ فياض النعمان

حوار وإعداد : أحمد الجباوي

مرت تسع سنوات على الثورة اليمنية "ثورة ١١ فبراير" ذهب "صالح" وبقيت ولاية الفقيه "الحوثيون"، تسع سنوات من القتل وانتهاك لحقوق الإنسان والذي مازال يدفع ثمنها الشعب اليمني، فضلاً عن ثورة "صالح" المضادة اجتاح "الحوثيون" العاصمة صنعاء أواخر ٢٠١٤م وأدخلوا البلاد في حرب دامية لم يستطع الخروج منها رغم مرور الحرب في هدنة "اتفاق الحُديدة ٢٠١٨ " تحت رعاية الأمم المتحدة أواخر ٢٠١٨ "اتفاق ستوكهولم" وكان حبراً على ورق إلى اتفاق الرياض نوفمبر ٢٠١٩ .

من هو فياض النعمان؟

مواطن يمني بسيط يحلم باستعادة وطنه الجريح من الميليشيات الانقلابية التي جاءت من شوارع قمّ وطهران وحولته إلى ساحة صراع إقليمي، مواطن من ملايين الناس من أبناء بلدي الجريح الذي يأمل أن يتم استعادة وطنه وعودته لحضنه العربي بعد أن حاولت ميليشيات إيران أن تحوله لولاية جديدة تردد شعارات الموت ونشر اللطميات والطقوس الدخيلة عليه.

تم تعيني وكيل وزارة الإعلام من قبل فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية في ١ يناير ٢٠١٧ ومارست مهنة الصحافة منذ ٢٠٠٧ مؤسس ورئيس تحرير "شبكة صوت الحرية" في بداية إرهاصات ثورة الشباب ٢٠١١ وحاصل على درجة البكالوريوس "إذاعة وتلفزيون" كلية الإعلام – جامعة صنعاء وحالياً طالب ماجستير في معهد البحوث والدراسات العربية في جمهورية مصر العربية وموقفي معلن من إنقلاب الميليشيات الحوثية منذ ٢٠١٤ وأيضاً تأييدي للشرعية اليمنية وتحالف دعم الشرعية.

كيف تقيّمون دور التحالف العربي؟ وماذا لو لم يكن هذا التحالف في اليمن؟

دور التحالف العربي لدعم الشرعية اليمنية بقيادة المملكة العربية السعودية وبعد مرور أكثر من خمس سنوات إيجابي لحد كبير ولايزال مستمر على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والإنسانية والاجتماعية وفي ظروف استثنائية صعبة عاشها اليمن واليمنيين، من اجتياح الميليشيات الانقلابية الحوثية المدعومة من إيران نهاية ٢٠١٤ وممارستهم أبشع الجرائم والانتهاكات بحق شعب بأكمله وهويته ونسيجة الاجتماعي حيث تدخل الأشقاء في السعودية بطلب خطي من فخامة رئيس الجمهورية ووقف الدستور اليمني الذي يخوله بذلك الطلب، استجابت المملكة العربية السعودية بتشكيل تحالف عربي يضم عشرة دول لاستعادة الشرعية اليمنية المنقلب عليها من قبل ميليشيات الحوثي الانقلابية.

استطاع التحالف العربي بدعم وتأسيس جيش وطني من جميع فئات اليمنيين العسكريين والمدنيين بعد أن كانت ميليشيات الانقلاب تحاول الوصول إلى العاصمة عدن وأصبحت الميليشيات تسيطر على أكثر من ٩٠ في المائة من مساحة اليمن، تمكن الجيش الوطني والتحالف كبح جماح الميليشيات الحوثية وتحقيق نجاحات واسعة وحاسمة يُشار إليها بالبنان في تحرير العديد من المناطق والمحافظات التي أصبح الجيش الوطني اليوم على مشارف العاصمة المحتلة من قبل مرتزقة إيران وتمكن الجيش الوطني وبدعم التحالف وضع المليشيات في مناطق سيطرتها بين فكيّ كماشة الجيش الوطني.

عادت الحكومة اليمنية إلى العاصمة عدن منذ ٢٠١٦ بدعم التحالف العربي لتدير المحافظات المحررة اقتصادياً وإنسانياً وحققت الكثير من الإنجازات في التعليم والصحة والأمن والاستقرار فيها وتغلبت على الأوبئة التي انتشرت بشكل كبير عقب الإنقلاب الحوثي وعملت على ايصال المساعدات الإنسانية لكل أبناء اليمن في المحافظات المحررة فيما المناطق التي لاتزال تحت سيطرة المليشيات تعاني من الأوبئة والمجاعة بسبب نهب المساعدات الإنسانية التي تستخدمه الميليشيات كدعم لمجهودها الحربي في جبهات القتال، كما ساهم دور التحالف العربي استئناف الرحلات الجوية الخارجية من مطار عدن وسيئون وهو ما خفف من معاناة اليمنيين الذين كانوا مشردين ومحاصرين في مطارات العالم بسبب حرب الحوثي الانقلابية.

لولا التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لكانت اليمن ولاية تابعة لولاية الفقيه الخميني، تمارس فيها أبشع جرائم القمع والانتهاكات الجسيمة بحق أبناء الشعب اليمني وما يحدث حالياً ويومياً في مناطق سيطرة المليشيات ما هي إلا الصورة المصغّرة لوضع اليمن لولا تدخل الأشقاء، فمعدل الجريمة والقتل والانتهاكات والممارسات غير الأخلاقية والاختطاف والاخفاء القسري وجرائم الاغتصاب والسجون السرّية وغير القانونية كلها جرائم تمارسها المليشيات الحوثية بحق أبناء بلادي الجريح.

ولو نجح مشروع إيران في اليمن لتحولت اليمن قنبلة مشتعلة تهدد العالم برمته كون اليمن يمتلك موقع استراتيجي هام، يشرف على ثاني أهم ممر بحري في العالم "باب المندب" الذي كانت المليشيات تستخدمه في أعمال إرهابية في المياه الإقليمية والدولية ولا يزال الخطر مستمر بهذا الخصوص ولكن المليشيات لا تزال تسيطر على ثلاثة موانئ بحرية من أصل تسعة موانئ يمنية.

ماهي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين؟

بعد أن استطاع الجيش الوطني تحرير ما يقارب من ٨٥ في المائة من المساحة الجغرافية من مرتزقة إيران الانقلابية لا تزال تسيطر على المناطق المكتظة بالسكان في مناطق شمال اليمن ولكن كل المحافظات والمناطق التي تسيطر عليها جمعيها أصبحت جبهات قتال مع الجيش الوطني العازم على إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة وكل مؤسساتها المحتلة في العاصمة المحتلة صنعاء وغيرها من مناطق تواجدهم فيها.

هل تغيّر حجم الدعم الإيراني للحوثيين بعد مقتل سليماني؟

دعمت إيران المليشيات الانقلابية سياسياً

،عسكرياً، إعلامياً ولوجستياً منذ نشأتها في ٢٠٠٤ رغم أن القرار ٢٢١٦ الصادر عن مجلس الأمن تحت الفصل السابع الذي جرّم دعم المليشيات الانقلابة إلا أن إيران مستمرة بدعمهم بالسلاح والصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والأموال والدعم الإعلامي من الضاحية الجنوبية لبيروت لخرق كل القرارات الدولية وستستمر بعملها الإرهابي إذا لم تجد رادع حقيقي.

سليماني كان المشرف المباشر على المشروع الإيراني في اليمن وقد زار اليمن أكثر من مرة للإشراف على العمليات العسكرية ودخل الأراضي اليمنية عبر ميناء الحُديدة الذي يسيطر عليه الحوثيين وعند مقتله بكت صنعاء وشوارعها أكثر من طهران كون سليماني الرجل الأول لإيران في اليمن.

ما هو الحجم العسكري للإخوان في اليمن وهل يستطيعون تغيير معادلات الحرب الدائرة هناك؟

جماعة الإخوان إرهابية، ولكن لنتحدث بشكل واضح، في اليمن هناك جناح الإخوان السياسي داخل حزب التجمع اليمني للإصلاح وتواجدهم كان سياسياً وليس عسكرياً وبعد الأحداث في اليمن جميع قيادات الإخوان خرجت إلى تركيا وقطر.

فتنظيم الإخوان الدولي أو جناحهم في اليمن كما قلنا سياسياً وليس عسكرياً ولو كان هناك إخوان تمتلك مليشيات مسلحة أو غيرها من الفصائل الإرهابية لكانت الشرعية اليمنية والمملكة العربية السعودية حددت موقفها منها.

لكن للأسف الجيش الوطني الذي يتواجد في جبهات القتال في جميع مناطق اليمن ليس بإخوان أو فصائل إلا أن اتهام الجيش بهذه التهم التي لا تمت للواقع بأي صلة جعلت من المكونات المناهضة للمليشيات الحوثية في صف الشرعية والتحالف العربي تصفّي حساباتها وخلافاتها على حساب القضية الرئيسية وهي إنهاء الانقلاب وعودة الشرعية اليمنية.

هل لديكم معلومات عن ارتباطات الإخوان في اليمن مع الإخوان في تركيا وقطر ومصر؟

كما تحدثنا سلفاً إرهاب الإخوان لا يختلف عن إرهاب الحوثي والقاعدة وداعش لكن فصيل إخوان اليمن المرتبط حالياً والمتواجد في قطر وتركيا وقفوا في صف المليشيات الإنقلابية وتصريحاتهم ومواقفهم كلها تستهدف التحالف العربي والشرعية اليمنية ورغم ذلك فالإخوان سرطان يهدد المنطقة. النظر إلى أن الإخوان المسلمين جناح اليمن قادر على السيطرة على اليمن بمرمته خطأ كبير، وهم وأصبحوا في انحسار كبير ومتواجدين خارج حدود البلاد ويبثون سمومهم ليس على اليمنيين فقط بل على المنطقة والعالم أجمع.

من هي الدول التي تقف مع الشعب اليمني؟

كل شعوب العالم العربي والدولي يقف صفاً واحداً مع اليمن والشرعية اليمنية واستعادة الدولة وانهاء الانقلاب، غير أن القليل القلة من الدول التي لديها حسابات وصراعات في المنطقة العربية وأيضاً الداعمة للإرهاب وعلى رأسها إيران هي من تقف في صف الإرهاب والجماعات التي تعشق الموت ولا تريد لليمن والعالم الاستقرار.

هل التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية تصف وتنصف الوضع الحقيقي في الداخل اليمني؟

للأسف الشديد هناك تقارير للمنظمات الدولية والمحلية وأيضاً التقارير الرسمية التي تمتلكها الشرعية اليمنية والتي كلها تضع المليشيات المسلحة الإنقلابية في قائمة الانتهاكات بل إن المليشيات تفوقت على التنظيمات الإرهابية كداعش والقاعدة في ممارساتها الإجرام ضد اليمنيين إلا أن المجتمع الدولي جعل من الملف الإنساني مجرد ورقة لابتزاز التحالف العربي وتمرير مشاريعه التي تنعكس سلباً على اليمن واليمنيين وما حصل في اتفاق ستوكهولم برعاية الأمم المتحدة صورة واضحة وكافية لمعرفة حقيقة الدور السلبي للأمم المتحدة ومبعوثها الأممي مارتن غريفث الذي أصبح اليمنيون يقولون أنه شريك في قتل اليمنيين كونه يدعم بقاء المليشيات الانقلابية ومشروعها الانقلابي لتحقيق مصالحه الشخصية ومصالح الداعمين له باستمرار الوضع الإنساني المتردي الذي يعيشه أبناء اليمن في مناطق سيطرة المليشيات وتحديداً الحُديدة. المجتمع الدولي ومبعوث الأمم المتحدة مارتن غريفث يطالبون بتحقيق سلام مع المليشيات الطائفية رغم عدم التزامها بأي اتفاقات أبرمت معها محلياً ودولياً ورغم أن الشعب اليمني والمجتمع الدولي أبرموا أكثر من ٩٠ اتفاق مع المليشيات الانقلابية التى لم تلتزم فيها وآخرها اتفاق ستوكهولم، إلا أن المجتمع الدولي ومبعوثها يحاول مغالطة نفسه من أجل الابقاء على المليشيات في المشهد كورقة لتحقيق المصالح الدولية القوية والنافذة في القرار الدولي بالمنطقة العربية.

كلمة تودون توجيهها للمجتمع الدولي؟

أمام المجتمع الدولي خيار واحد من أجل تحقيق سلام شامل وغير مشوّه لليمنيين يرتكز على المرجعيات الثلاث الأساسية المتمثلة بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني والقرارات الدولية وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ أما غير ذلك فهو إهدار للوقت والاستمرار في معاناة اليمنيين جراء إجرام المليشيات الحوثية التي تزداد يوماً بعد يوم في غياب الإجراءات الرادعة من المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

ما الذي يمكّن الحوثيين على الاستمرار؟

ستة أعوام مضت على الانقلاب الذي قاده الحوثيون ضد الحكومة الشرعية اليمنية واجتياحهم صنعاء، تاريخ غيّر ملامح اليمن، بسطت من خلاله إيران ذراعها على اليمن بعد سوريا والعراق ولبنان. ومع احتدام المعارك الحالية التي يدعمها التحالف العربي بقيادة السعودية لا يزال الحوثيون يسيطرون على العاصمة، ويجيدون استغلال كل تفاصيل الصراع لمصلحتهم، من نهب لمقدرات البلاد إلى العلاقات القبلية والحزبية وحتى المفاوضات الأممية. ويمكن أن نُرجع قدرة الحوثيين على الاستمرار رغم تهاوي جبهاته العسكرية، والخسائر البشرية الكبيرة، التي يتكبدونها في المعارك الجارية إلى عدة أسباب، مثّل استيلاء الحوثيين على المقدرات العسكرية للدولة اليمنية، مخزوناً كبيراً من الأسلحة الصاروخية والثقيلة، بعد تعاونهم مع نظام الرئيس الراحل علي عبدالله صالح قبل انقلابهم عليه وقتله أول ركيزة بها.

تجنيد قسري واستغلال للفقراء

وقال مصدر صحفي يمني لـ ليفانت نيوز أن الحوثي يمارس حملات تجنيد تصل في بعض الأحيان إلى ألف حالة تجنيد يومياً. وأضاف المصدر أن الحوثي يستغل حالة الفقر التي يعانيها اليمنيون لأجل تجنيدهم أيضاً وارسالهم إلى الجبهات. إضافة إلى اتهامات متواصلة من منظمات حقوقية وتقارير أممية وصحفية أكدت تجنيد الحوثيين مئات الأطفال ضمن صفوفهم. وفقاً لتقرير وزارة الشؤون الاجتماعية في الحكومة اليمنية، فقد جنّد الحوثيون ٢٣ ألف طفل منذ الانقلاب الذي نفذوه في اليمن، كان ٢٥٠٠ طفل خلال عام ٢٠١٨ إبتداء من شعاراته المستمدة من المحور الإيراني في العداء لأمريكا وإسرائيل، وصولاً إلى ماكينة إعلامية هي ذراعه الأطول التي يستخدمها للاحتفاظ بحاضنته ومؤيديه، أو حتى من يقيمون بشكل قسري في المناطق التي سيطر عليها بعد الانقلاب. يملك الحوثيون قنوات ومواقع إلكترونية تتحدث عن الانتصارات على مدار الساعة. حتى أنه نجح بإقناع مؤيديه في مرات عدة بأن قواته سيطرت على منطقة نجران داخل المملكة العربية السعودية. كما أن يحترف تزوير الوقائع عبر وسائل عديدة، فقد ألقت الأجهزة الأمنية بنقطة الفلج بمأرب القبض على سائق الشاحنات وهو يصور صفاً من الشاحنات، إضافة لأماكن حول النقطة، ويقول معلقاً: ها هي نقطة الفلج تسقط في يد "أنصار الله"، مردداً شعارات الحوثيين أمام شاشة تلفونه، وخلف مقود قاطرته.

مصادر تمويل يصعب تجفيفها

للحوثيين مصادر تمويل مختلفة، ولا تقتصر على ما تبرزه وسائل الإعلام المناوئة لهم على كونها دعماً إيرانياً خالصاً. فيما تشير المعلومات إلى تعدد مصادر التمويل لدى تلك المليشيات، أبرزها الخمس: والذي يعد المصدر الأول لمليشيات الحوثي، ويستند الحوثيون فيها إلى تأويلات للقرآن ترى أن الخمس، وهو فرض مالي محدد بنسبة ٢٠٪، يكون تحت تصرف "الإمام" يخصص جزء منه لصالح "آل البيت" الذين ينتسبون بالنسب إلى النبي محمد. حيث يرى عبد الملك الحوثي، بأنه من نسل علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء.

البنك المركزي اليمني: الذي نهبت مليشيات الحوثيين خزينته على مدار العامين اللذان بقي البنك تحت سلطتهم، وذلك عقب اجتياحهم العاصمة صنعاء ٢٠١٤، والتي لا تزال تحت سيطرتهم حتى اليوم. قبل نقل المقر الرئيس للبنك إلى عدن في أيلول ٢٠١٦

قطاع الاتصالات:

والذي تحول بشكل كامل لسلطة الحوثيين، إضافة لشركات الهاتف والجوال والجهات التابعة لهما، والتي باتت موارد مالية رئيسية، لتمويل الحوثيين. فقد بلغت عائدات شبكة الاتصالات وحدها ٢٨٠ مليون دولار عام ٢٠١٩.

المرافئ البحرية:

وعلى رأسها ميناء الحديدة الذي فرضت الأمم المتحدة على الجيش اليمني والتحالف العربي هدنة قبيل تحريره بالكامل. والذي بلغت عائداته في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، بـ ٢٣ مليون دولار، وذلك بحسب لجنة حكومية يمنية، تعود في غالبيتها لمليشيات الحوثيين.

عمليات المصادرة والسطو المسلح:

إضافة للإتاوات وفرض الضرائب الجائرة على اليمنيين، لا يكاد يمر وقت طويل إلا وتتحدث فيه وسائل إعلام الحوثي عن عمليات سطو مسلح قام مجهولون استهدفت أحد محلات الصرافة وكبار التجار. فيما تتبنى المليشيات تلك العمليات بشكل رسمي، وذلك بذرائع أمنية تسلب من خلالها أموال التجار والمحلات التجارية. كما ذكر تقرير لجنة الخبراء الأممية، مطلع شباط الحالي، بأن الحوثيين سيطروا على شركات وممتلكات خاصة لسياسيين ورجال أعمال وبرلمانيين معارضين. كما يمثل نهب المساعدات ومواد الإغاثة المقدمة من الأمم المتحدة ودول التحالف العربي ومنظمات إنسانية مختلفة أحد مصادر تمويل ميليشيا الحوثي، فقد سبق أن اعترف يحيى الحوثي، وهو شقيق عبد الملك الحوثي، بسرقتهم مواد الإغاثة التي أرسلتها الأمم المتحدة يبدو من كل ما سبق أن لا حل سياسي يكفل تراجع الحوثي عن مشروعه المدمر لليمن، والذي يدور في الفلك الإيراني بعيداً عن مصلحة اليمن وجيرانه، لكن الغريب في المشهد اليمني هو الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة، والمواتي للحوثيين كليا، وذلك بفرضها هدناً على الأطراف اليمنية تزامناً مع أي تقدم يحرزه الجيش اليمني، كما حدث إبان قرب الجيش من تحرير ميناء الحُديدة، والذي تكرر اليوم مع التقدم الذي يحرزه الجيش اليمني على جبهاتها، وفرض المبعوث الدولي "حلاً سياسياً" عقب اقتراب الجيش اليمني من صنعاء التي تبعد ٤٠ كم من الجبال والوديان فقط، وذلك وفقاً لمصدر صحفي يمني متخصص.

جيمس جيفري.. السفير التركي لدى واشنطن يزور روجآفا !

خلال الشهرين الماضيين، تحمّس المبعوث الأمريكي في التحالف الدولي، جيمس جيفري، لتوجّه آلاف المدنيين السوريين تجاه الحدود السوريّة التركيّة. اعتبر في تحمّسه ذاك أنّ توافد النازحين إلى المناطق الحدوديّة سيُخلق أزمة دوليّة لتصاعد الهجمات الروسيّة-السوريّة على محافظة إدلب.

كان هذا الحديث، وقبله، جزءاً من المهمّة التي يتبنّاها جيفري، منذ تولّيه منصبه في التحالف الدولي. المهمّة التي تسعى إلى إظهار تركيا ككيان متماسك في الناتو ومناوئ لروسيا والحليف الثابت للولايات المتحدة، وإخفاء الارتباط التركي- الروسي في الملف السوريّ، والذي خلق موجة نزوح باتجاه الحدود وموجة سقوط متسارع للمناطق التي كانت المعارضة السورية تسيطر عليها في سوريا.

مناسبة هذا الحديث هو زيارة المبعوث الأمريكي في التحالف الدوليّ، جيمس جيفري إلى كردستان سوريا، ولقاءه مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطيّة، مظلوم عبدي، وسبق ذلك لقاءه مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود برزاني في عاصمة إقليم كردستان، وتأكيده المستمر على دعمِه وتفهّمه للمسألة الكرديّة في سوريا.

والحال أنّ جيفري، سيرّدد كما في كلّ زياراته، طلبه بضرورة فصل قوات سوريا الديمقراطية عن حزب العمال الكردستاني، ذاته المطلب التركيّ المستمرّ، والحجّة التي تعمل عليها تركيا لإعادة تأهيل المجتمع في كردستان تركيا وطرد الكرد إلى النقطة التي لا تصل مع كردستان، وضرورة القضاء على الخلايا النائمة لتنظيم داعش. للمفارقة، كانت وربما لا تزال الإدارة الذاتيّة تجد في جيمس جيفري رجلاً سياسيّاً مرِناً وربّما يلبّي طموحات قوات سوريا الديمقراطيّة والإدارة الذاتيّة في ما تحتاجه من الإدارة الأمريكيّة.

وفي مطلق الأحوال، فإنّ الزيارة الراهنة إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطيّة، تحمل المطلب المستمرّ للمبعوث الأمريكيّ، والذي ينصّ على ضرورة تحويل الكرد إلى مقاتلين مأجورين لمحاربة إيران في المنطقة، وضمّ الكرد إلى الصراع الطائفيّ الذي يحاول جيفري إدارته. بمعنى أن يكون الكرد تحت الوصاية التركيّة السنيّة لمحاربة التمدّد الشيعيّ الذي يلقى موافقة ورغبة الولايات المتحدة وإسرائيل.

وما لا بّد أن يقال، أنّ الحرب الكرديّة ضدّ إيران قائمة، في مرحلتي الحكم الملكي والثيوقراطي، لكن هذه الحرب قائمة على تأسيس قاعدة سياسيّة وإداريّة للكرد في كردستان إيران، وتأسّست لتأمين الحقوق الكرديّة في إيران، وليس لها واجهة طائفيّة دينيّة، كما يرغب جيمس جيفري أن يؤسّسها في المنطقة، من سوريا امتداداً للعراق وليس إيران.

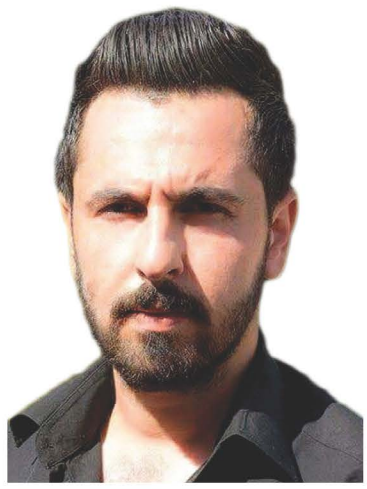

همبرفان كوسه

ظلّ جيمس جيفري، منذ تعيينه سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في تركيا، خلال فترة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، مؤمِناً بفكرة أنّ تركيا، ربما تمثّل الواجهة الإسلاميّة المعتدلة في الشرق الأوسط. كانت هذه الفكرة تُطرح مراراً، كبديل للإسلام الجهاديّ الذي مثّلته الجماعات الجهاديّة الإسلاميّة في المنطقة والتي تحاربها واشنطن. وعلى هذا الأساس، يحاول جيفري إقناع الإدارة الأمريكيّة بإطروحة الحكومة التركيّة التي تجد في الجماعات الإسلاميّة الجهاديّة في سوريا التابعة للإخوان المسلمين كقوات عسكريّة معتدلة، مدعومة من إحدى دول الناتو.

كان جيفري، وقبله سياسات غربيّة مشابهة، يؤمِنون بفكرة هم خلقوها لذواتهم، تلك الفكرة التي تؤمن بضرورة أن يكون هناك إدارة لتنظيم الإخوان المسلمين الإرهابي في الشرق الأوسط، وبالتالي إدارة المطالب التركيّة في الشرق الأوسط. هذا الخوف من الجماعات الإسلاميّة لدى من يتبنّون فكرة جيفري، حوّلتهم إلى رجال مأجورين لتركيا لدى الولايات المتحدة، يتحدّثون بلسانها، ويقدّمون مشاريعها، ويؤسّسون لتركيا كياناً مريباً يملك قواعد عسكريّة واسعة في محيط إيران، سوريا والعراق.

حاولت تركيا أن تحوّل التنظيمات الجهاديّة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين إلى مقاتلين محليين تدعمهم الولايات المتحدة وحلف الناتو في حرب سوريا ولاحقاً ليبيا، وعمِل من خلالها جيفري على أن تكون هذه السياسة هي التي تخلق توازن القوّى في الشرق الأوسط في مواجهة روسيا. وعلى هذا الأساس، يسعى جيفري إلى دعم تركيا في إدلب، وتأمين قواعد عسكريّة دائمة لها في المنطقة، إلى جانب مناطق ثانية وواسعة في العراق.

الساخر في زيارة جيفري الحاليّة، أنّه صار يسعى إلى توحيد الصفّ الكردي في سوريا، وسعى لمصالحة بين الإدارة الذاتية والمجلس الوطني الكردي، لإدارة المنطقة. تلك المنطقة التي تعمل تركيا على إعادة تأهيلها مجتمعياً وديموغرافيّاً واحتلت أجزاء واسعة منها، ووطّنت قوميات ثانية محلّ الكرد في عدد من مدنها. ذاتها تركيا التي لا يسعى جيفري سوى أن يكون مبعوثاً لمشاريعها الاستيطانيّة التوسّعية في سوريا والعراق بفكرة "إدارة التنظيمات الإسلاميّة في الشرق الأوسط".

الكوردي التائه بين حاضرٍ كورديٍّ وأمسٍ ديكاتورِي!

الكورد مثل غيرهم من شعوب المنطقة يعودون إلى التاريخ باستمرار لاستجلاب الأحداث وسِيَر العظماء لا لأخذ العِبر منها، بل ليعوّضوا به فقر الحاضر أو ليقنّعوا عِجزهم في خلق صور البطولة والإبداع ، ولو ان الحاضر يرسم لنا أفقاً واسعاً وحاداً في كثير من مفارقه، لكنه يبقى باهتاً ولا يقدّم لعقولنا ما يحتاجه من غذاء مُعتّق.

لما لا يجد الكوردي الرّاحة المرجوّة في كلّ ما يناله الكورد في الزمن الراهن، ففي إقليم كوردستان النمو الاقتصادي والتوسع الدبلوماسي يزداد يوماً بعد يوم، وكذلك الكورد في سوريا يبدو أنهم يسيرون على خطى ثابتة نحو تغيرات مفصلية لن تكون إلا لمصلحة الكورد خصوصاً ولاستقرار سوريا عموماً، وفي كلا الطرفين تجد نسر الولايات المتحدة الأمريكية يطير فوق نسر زرادشت ويظلّله بظلّه وبجانبه طيورٌ جارحةٌ أوروبية.

وكذلك الكورد في تركيا يتقدمون بخطى ثابتة في إرساء المجتمع المتعدد والديمقراطي في تركيا ولو بخطى بطيئة في ظل ديكتاتورية العدالة الحاكمة. لم يجد الكورد استقراراً ودعماً غربياً كهذا مذ غزو الاسكندر المقدوني لهذه البلاد وحتى الآن، ومع ذلك الكوردي تائه ولو أنه سعيد جزئياً بما يحدث، وهذا ما يدفعني لطرح التساؤل التالي:

عن ماذا كنا نبحث سابقاً؟، ويبدو أننا لم نكن ندرك تماماً ماذا نريد، وفقط كنا نقف تحت مظلة الاسم المُهيب لكوردستان ونُظلّل كامل وجودنا به دون التفكير بما هو دونها أو فوقها من قيم وأفكار لا غنى عنها في بناء المجتمع السليم اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً وثقافياً. يبدو أن التيه الكوردي بدأ مع تأسيس السلطة والحكم الكوردي حيث باتت الأسئلة الطبيعية المتعلقة بسَيرِ المجتمع والسلطة أكثر جلاءً وحدّة.

بينما فيما سبق، كانت كلّها ملصقة بالسلطات المركزية المستبِدّة، ولم يكن للكوردي أن يُتعِبَ ذهنه فيها إلا من خلال حمل سلاحه معتقداً، بكلّ بساطة، أنه كلّ ما يحتاجه من أجل الخلاص.. دون أن يعرف أن الغاز والكهرباء وتكاليف الأطباء وانعدام الحواجز ما بين السياسي والاقتصادي في المجتمع الجديد ستكون المفارق الجوهرية التي سيقف عليها لاحقاً. طبعاً هذا التيه لا يدعوا إلى التشاؤم، بل ينبغي النظر إليه كبداية للتألق على مستويات عدة، فقد أصبح أمام الكوردي أمثلة حكم وسلطة كوردية.

ويمكنه دراسة ديناميكية السلطة والحكم انطلاقاً من نماذج كوردية خالصة، والاستفادة من التقاطعات الكبيرة بينها وبين النماذج العربية أو دول الجوار، ومن الغباء فصل الكورد عن محيطهم فيما يتعلق بهذا الجانب، ولو أن التجربة الكوردية متميزة بدرجة ما من حيث الديمقراطية والانفتاح على عدة مستويات، وكيف لا نتأثر بهم، ولم نجد في حياتنا أمثلة في الحكم والسلطة غيرها، وعلى هذا، نتوقع، أن نتصرف بدرجة كبيرة على غرارهم في كثير من الأمور الجيدة منها والسيئة كذلك.

وكوننا متشبعين بثقافاتهم لحدٍ يمكن القول أن الثقافة الكوردية من حيث التفكير والتنظير أو النقد لا تختلف عما لدى الشعوب الأخرى إلا بدرجات متفاوتة، وقد يكون مصدر هذا الاختلاف اللغة الكوردية بذاتها!، من الأمور الأخرى التي يجد الكوردي نفسه في مواجهتها في الوقت الراهن هي ما خلفتها العزلة المطبقة على مدة قرون من أمراض في بنية المجتمع الكوردي، ويمكن تحديد العشرات منها بين الافراد والمجموعات والأحزاب، وبالنسبة لي هي حقل واسع للبحث فيه وخلق علم الاجتماع الكوردي.

لما الكوردي تائه؟

الكثير من الكورد لم يستوعبوا بعدُ الانقلاب الذي حدث في التاريخ الكوردي منذ ١٩٩١، وهو انقلاب لا يخص إقليم كوردستان وحده، بل الوجود الكوردي بالكامل في الشرق الأوسط، ولا يزال الكثير منا، بل الشريحة العظمى يحيا وكأن ديكتاتوراً ينظر إليه، هكذا نفكر وهكذا نتصرف، يبدو أن ذاكرة التاريخ العميق لا تُفسح لنا الحرية التي تفسحها ظروف المرحلة الحالية، لذا نجدنا نرجع، كمريض نفسي، الى الزوايا المظلمة كي نشعر بالاطمئنان ونتوقف عن التفكير.

من المؤسف أن تجد بعض الكورد ممن يفكر بعصر الدكتاتور بعد مواجهة بضع صعوبات وضغوطات معيشية، ألهذه الدرجة الإيمان ناقص، ألهذه الدرجة حَملُ السّلاح والقتال أسهل من المساهمة في بناء المجتمع، يبدو الأمر كذلك بالفعل. لا يمكن تجاهل أن الكورد يسيرون بخطى ثابتة ولو بطيئة نحو الخلاص، ولو بأشكال أقل تماسكاً مما في إقليم كوردستان، وبناء على ذلك لا يمكن الفرار من التيه أو تجاهله من قبل السلطات والأحزاب والمثقفين الكورد.

وينبغي التعامل معه بجدية، لأن الأسئلة والتساؤلات التي تواجه الكورد حالياً ولاحقاً سيواجهون غيرها، هي نفسها الأسئلة التي نمت في المجتمعات التي سبقتنا في تأسيس كيانها السياسي. وفي مواجه التيه الكوردي، لا يمكن الارتهان على الغرب، ولا يمكن الارتهان على الشعارات كما لدى العرب، بل يستدعي الأمر سعياً دؤوباً وقد يكون جارحاً في بعض الأحيان من أجل تحديد أمراض المجتمع الكوردي على مختلف الأصعدة ومواجهتها، ولا ينبغي للشعور الوهمي بالخلاص أن يتغلغل الى ذواتنا فلا نزال أشبه بطفل صغير تحت وصاية مُربّيةٍ (الغرب والولايات المتحدة) لها باع طويل في قتل وإهمال الأطفال أمثالنا على مرّ التاريخ.

ريدي مشو

ذئب الغرب وبقرة الإخوان النطاحة

كان متديناً، نشأ في أسرة متدينة، أحب دينه وتمنى له أن يسود، وبعد أن اشتد عوده أنشأ حركة سياسية لها خلفية دينية، قال في رسالة له في أحد المؤتمرات "نحن لا قومية لنا إلا قومية الدين، ولذلك ينبغي أن نقيم لديننا دولة ومن بعدها ننطلق إلى العالم لنسيطر عليه ونحصل على أستاذية العالم" ومن بعده تتبعه أتباعه في فكرته وسعوا إلى تنفيذها، ثم وضعوا يدهم في يد الغرب ليمكنهم من الحكم.

ولم يمانع الغرب في ذلك، ذلك أنه كان يود التخلص منهم إذ تجمعوا في أمريكا وأوروبا وأزعجوهم إزعاجاً كبيراً، وفي طريقتهم لحياتهم اعتبروا أنفسهم أصحاب النقاء العقائدي، إيمانهم يختلف عن إيمان العالم كله، هم فقط أصحاب الجنة، أما من عداهم فهم من أهل النار، ظنوا أنهم أهل الله وخاصته وشعبه، فأجازوا لأنفسهم الكذب على غيرهم والخديعة، وذات يوم وصلوا إلى الحكم ورغم ذلك ظلوا في حركتهم السرية حتى بعد أن حكموا .

ذلك أن الحركة السرية هي أساس وجودهم، وفي أدبياتهم لا ينبغي أن ينتهي التنظيم السري حتى ولو حكموا العالم كله، ففي اعتقادهم أن تنظيمهم السري هو الذي سيحافظ على استمراريتهم في حكم العالم، وفي طريقتهم لحياتهم أيضاً كانوا لا يتزوجون إلا من أنفسهم، وتميزوا بأنهم أصحاب دائرة مغلقة، فإذا تخرَّج الواحد منهم تزوج من واحدة من جماعته، واشتغل لدى شركة أو مستشفى أو مكتب محاماة أو مكاتب هندسية مملوكة لواحد أو لمجموعة من قيادات تنظيمه، إلا أن الهدف الرئيسي لهذا التنظيم هو جعل تنظيمهم دولياً، يمتد إلى كل بقاع الأرض.

لا تفكر كثيراً في العبارات السابقة، إذ أنني لم أكن أتحدث عن جماعة الإخوان، ولكنني كنت أتحدث عن حركة الصهيونية العالمية وتنظيمها السري، فهذه هي أفكارها وهذا هو منهجها، أما مؤسسها فهو "تيودور هرتزل" الذي عقد عدة مؤتمرات لتنظيمه ألقى فيها دروسه، وأوضح فيها منهجه، وشرح فيها كيف سيصبح تنظيمه عالمياً، وكان المؤتمر الأول له في مدينة بازل بسويسرا، ثم توفي وهو في بداية الأربعينيات من عمره! هذه مقاربة تبين لنا مدى تقارب التنظيمات الحركية السياسية التي تُحوِّل الدين إلى ملكية خاصة لبعض الناس، وحركة سياسية لها نبيها الخاص الذي يصلون في تقديسه إلى درجة تقارب تقديس الأنبياء أو أكثر.

فإذا أردنا أن ندخل إلى عالم الإخوان سنقول إن هناك حقيقة تاريخية غير قابلة للإنكار، هي أن حسن البنا حين أنشأ جماعته لم يكن ينوي جعلها قاصرة على مصر فقط، ولكنه كان ينشأ منذ البداية تنظيماً دولياً تغيب عنه فكرة الوطن، حيث يتحول التنظيم

ثروت الخرباوي

على يديه إلى وطن يمتد في العديد من بقاع الأرض توطئة للسيطرة على العالم كله تحت راية حسن البنا. وقد بدأ حسن البنا خطواته ناحية تكوين تلك الدولة بعد أشهر من تكوين جماعته حينما أرسل مبعوثين منه لفلسطين واليمن وسوريا ولبنان من أجل نشر تنظيمه في هذه البلاد. وبعد أن تشعبت الجماعة خارج مصر أنشأ حسن البنا عام ١٩٣٤ شعبة في الجماعة سماه "شعبة الاتصال بالعالم الإسلامي" وكان لهذه الشعبة الدور الأكبر في استغلال موسم الحج السنوي لتجميع الشخصيات الدينية وضمها للجماعة، وكانت الفكرة الجاذبة التي استخدمها البنا لمد التنظيم خارج مصر هي فكرة "استعادة الخلافة"، ومرت الأعوام وقسم الاتصال بالعالم الخارجي يرتب أوراقه، إلى أن جاء عام ١٩٨١ . حيث حدث أن اتصل بعض الجواسيس المندسين في قلب الحكم، بالقائد الإخواني الملقب بالصقر "أبو هاني" وأخبروه أن اسمه سيرد في قرارات اعتقال على وشك الصدور، فكان أن أخفى "أبو هاني" الخبر عن الجميع حتى عن إخوانه في التنظيم، وجمع حاجياته على عجل، وغادر البلاد إلى اليمن ثم الكويت ومنها أخذ يجوب بلاد العالم من شرقه إلى غربه في رحلة استمرت عدة سنوات كان هدفها الرئيسي إنشاء كيان التنظيم الدولي للجماعة.

كان مصطفى مشهور هو الصقر الذي طار من فوق قمة جبل التنظيم ليبحث لجماعته عن أعشاش تأويها في أوروبا وأمريكا، كان هو "أبو هاني" الذي أنشأ هذا الكيان بشكله الحديث، وما أن جاء عام ١٩٨٣ حتى وضع مصطفى مشهور لائحة للتنظيم الدولي للجماعة، ومن بعدها تم تكوين مكتب الإرشاد الدولي الذي يرأسه دائماً مرشد الإخوان في مصر ويضم مجموعة من قيادات الإخوان من غير المصريين.

وأذكر أن بعض مراقبي الإخوان في البلاد العربية والأوروبية كان منهم قيادات أصولهم مصرية مثل الراحلين الشيخ مناع القطان الذي كان مسؤول الإخوان في المملكة السعودية، والشيخ حسن أيوب في الكويت، كل ذلك تم تحت بصر المخابرات الأمريكية وبرعاية المخابرات البريطانية التي قامت بعمل حلف مع التنظيم الدولي ظهرت آثاره في وقتنا الحالي بحيث أصبح الجميع يعرفون خبر هذا الحلف الشيطاني بين ذئب الغرب وبقرة الإخوان.

البيادق في الرقعة السورية

ساحتنا أصبحت طاولة الشطرنج عوضاً عن طاولة المفاوضات والحوارات والحلول للوصول إلى الإستقرار والسلم الأهلي والأمن. المتنافسون كثر واللاعبون كثر، وروسيا المشهورة والمتميزة والماهرة بهذه اللعبة، لكن خيوط الطاولة والكراسي بيد أمريكا، أن لم تعجبها أو تستمتع بها ستشد الحبال وتسقط الطاولة فوق رأس اللاعبين.

فانتقال روسيا من مكان إلى آخر وتحركها تقابلها أمريكا بتحركها وتبديل قواعدها وتوسعها من مكان إلى آخر.

إن الناظر إلى المشهد السوري وأزمتها المأساوية المستمرة منذ تسع سنوات، لا بد أن يصاب بالدوار بسبب شدة التعقيدات لتقاطع وتصادم المصالح بين مختلف اللاعبين الدوليين والإقليميين في مسرح المواجهة الإستراتيجي الأهم في الشرق الأوسط، تفاهمات بالقطعة في قضية أو في حيز جغرافي معيّن من "المسرح الإستراتيجي السوري" مقابل خلافات ولو محاصرة في أماكن أو قضايا أخرى.

في الجنوب الغربي كان هناك تفاهم روسي إسرائيلي أميركي واضح مع تأييد عربي لأن يعود الوضع في الجولان كما كان منذ فك الإرتباط بين سوريا وإسرائيل عام ١٩٧٤ وحتى حدوث الإنفجار السوري عام ٢٠١١، إمساك السلطات السورية بالوضع مع ضمانات روسية سياسية وعلى الأرض أيضاً وإبعاد إيران وحلفائها بحدود المائة كلم عن الجبهة.

اتفاق على منع إيران وحلفائها من الإمساك بورقة استراتيجية هامة جداً في إطار النزاع العربي الإسرائيلي بشكل خاص والمشرق العربي بشكل عام، يعزز موقع إيران ووزنها ودورها في تلك المنطقة. مقابل ذلك وجهت روسيا رسالة حازمة وواضحة إلى إسرائيل بأن هناك خطوطاً حمراً أمام الطيران الحربي الإسرائيلي في الأجواء السورية رغم التشكيك بها فما زالت تخترق الأجواء السورية وتجول بكل أريحية. أما في الشمال فتركيا تصول وتجول، تقضم الأجزاء السورية من حين لآخر، تحتل، وترفع أعلامها على منطقة عفرين وترسل تعزيزات إلى إدلب وتطالب موسكو بالتعهدات التي كانت في السوتشي حسب الاتفاقات التي كانت بينهم ويؤكد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، على أن بلاده لا يمكنها أن تسمح، ولن تسمح، بقيام أي كيان مستقل لتلك العناصر -قوات سوريا الديمقراطية وقوات حماية الشعب- على الحدود ينشأ بحكم الأمر الواقع. لا شك أن ديناميات الميدان كانت معقدة إلى حد ما، لكنها ظلت تميل لصالح تركيا ومكّنتها من الشروع في تنفيذ عمليتها العسكرية التي أطلقت عليها اسم "نبع السلام" وباستخدام بيادقها من الفصائل المرتزقة التي كانت تطالب بالحرية والديمقراطية لسوريا، كما دسّت عناصر استخباراتية بين جميع القوى المعارضة، حتى وصول بعضهم إلى رئاسة الائتلاف. كما أصبح "الكيلو" وغيره من اليسار المسيحي ملكيين أكثر من الملك. وغسل أدمغتهم لترك أهدافهم ومبادئهم، وإنكار حق الشعب الكوردي ووجوده، بل ومحاربتهم بتهديد فصائلهم.

هذا الامتداد والانتهاكات للفصائل المرتزقة، هي التي كانت تطمح إليها تركيا لتمرير مخططها إزاء الكورد، حتى الآن ولحد هذه اللحظة يتم توجيه الأهالي المشردين من إدلب إلى عفرين لإحداث تغيير ديمغرافي، فالدوافع التركية خلف عملياتها العسكرية في شمال سوريا على طول الحدود المشتركة بين البلدين باتت مكشوفة، هي ليست لمساعدة السوريين بل لخلق نعرات قومية، كما تبحث أيضًا في الدور الأميركي، باعتبارها حليف تركيا في حلف شمال الأطلسي، وباعتبارها أيضًا وفي نفس الوقت، الداعم الأساسي لقوات حماية الشعب، عدو تركيا اللدود.

إلى جانب ما تقدم تبحث الورقة كذلك في تحول القوة ومن هي القوى التي باتت الأكثر تأثيرًا في سوريا، لتنتهي إلى تناول مختلف مواقف الدول الإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية" مشكورة" وإسرائيل وإيران، وتبحث في بواعث عدم موافقة تلك القوى والدول، بل وانتقاداتها، للعملية التركية في سوريا.

أما بخصوص الرقعة الكوردية وأحزابها فقد كانت بيادق بيد أطراف عدة إقليمية ودولية وانشطرت إلى قسمين (ENKS) مع الائتلاف المعارض والذي كان دوره لخدمة أجندات تركيا، رغم معارضة المجلس الوطني الكوردي باستيحاء و(TVD) مع النظام السوري، وللعلم صرّحت بذلك المستشارة بثينة شعبان وغيرها أكثر من مرة، عندما قالت أصبح الكورد بيادق أوفياء بيد الأقوياء والضعفاء وكان الشرخ والتباين واضحاً بتبعيتهم وتسييرهم للقوى العاملة على الساحة السورية واستخدامهم لمحاربة داعش وإبعادهم عن مطالبهم المحقة والاعتراف بهم كشعب يحق له العيش الكريم على أرضهم وبسلام .

فبعد اندحار تنظيم الدولة الإسلامية، وسّعت قوات سوريا الديمقراطية (QSD) المشكلة من جميع الأطياف السورية والأغلبية العربية وبقيادة قوات حماية الشعب (YPG)، من سيطرتها على نحو ثلث مساحة الأراضي السورية الواقعة على الحدود مع تركيا، وقد كان للإعلام دور كبير وسيء لجعل الكورد في نظر الدول الإقليمية بعبعاً، حيث كانت تسمي الحماية الشعبية بالحماية الكوردية، رغم ما ذكرنا أن قوات سوريا الديمقراطية ثلاثة أرباعها كان من القومية العربية، وهذا التوصيف أدى إلى ذعر تركيا تحسباً من كوردها الذين قد يثورون ويطالبون بحقوقهم .كأشقائهم في كوردستان العراق وسوريا.

لذا تأهبت تركيا بكامل جهوزيتها العسكرية للانقضاض على الحلم الكوردي مقابل تنازلات وحتى خسارة أو تأجيل أطماعها بإعادة الإمبراطورية العثمانية وهذا بات واضحاً في ليبيا وتحت حجة الدفاع عن أتراكها كما حدثت وتحججت في العراق وسوريا، ما جعلت الدول العربية تتحرك لصد أطماع تركيا.

ماهين شيخاني

الإخوان والنظام.. حلفاء في تدهور التماسك الاجتماعي السوري

تحمل كل مرحلة عسكريّة في سوريا معها الكثير من الأسئلة الموجّهة إلينا نحن كسوريين، بالتزامن مع نشر خطاب كراهيّة مقيت بين فئات المجتمع، والتغلغل في تفاصيل دقيقة لها ارتباطٌ مباشر بتفكيكِ التماسك الاجتماعي السوري، وبالتالي خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الطويل، الذي يكون فيه الخاسر الأول والأخير هم السوريين وَحدهم.

تهدف القوى المتحكّمة بمصير السوريين، من سيّاسيّين وعسكريين، وفي مقدّمتهم النظام والإخوان المسلمين إلى صنع كاريزما جديدة للشخصية السورية، بعيداً عن فكرة الكرامة، العدالة والحرية، مزخرفةً بكل عوامل التحريض التي تدعو لاستمرار القتل والعنف الواقعي والإلكتروني، مع تنفيذ أجندات كل طرف على حساب تدمير الهوية السورية والانتماء لوطن.

والحال أنّ الكتل السياسية والعسكرية المرتبطة من خلال مصالحها الشخصية والدولية بجانب بعض منظمات المجتمع المدني ذات البعد الإيديولوجي، حاولت أن تمارس نوعاً من التشويه لمكامن الإبداع والتطور لدى السوريين. وهو الإبداع المتعلق بتطوير ذهنية الإنسان، وانفتاحه على الآخر إنسانياً، وبالتالي القضاء على التماسك الاجتماعي الذي كان قد بدأ بالظهور في أولى سنوات الثورة السورية.

هذه النظرية (التماسك الاجتماعي)، كانت من أهم الضوابط التي جَمعت أغلب السوريين حول مفهوم إسقاط النظام والقضاء على عنجهية المفاهيم البالية المرتبطة بنظام عتيق في السياسة، إلا أنه ما لبث أن تحول هذا التماسك إلى حالة نفورٍ واضحة في أغلب المناطق بعد تدخل المنظمات والكتل السياسية المرتبطة بالإخوان المسلمين في سوريا، إذ كانت صفحة "الثورة السورية" التي كان يشرف عليها كوادر من الإخوان، من اللّبنات الأساسية لزرع شعار "فرّق تسُد"، والتي أظهرت فيما بعد إيديولوجيتها الفكرية والتنظيمية المرتبطة بالجماعة.

كانت إحدى أهداف النظام السوري ونظرائه كجماعة الإخوان المسلمين، تدمير الهوية السورية المبنيّة على فكرة العدالة والحرية، وانهيار التماسُك الاجتماعي المتمثل بقوة وعمق العلاقات التي تربط الأفراد ببعضهم من جهة، وبمؤسسات الدولة من جهة أخرى، وهذا ما فقدناه نحن السوريين بعد مرور سنوات من عمر الثورة، حيث أصبحت الروابط السياسية والاجتماعية مشتتة، وبتنا كسوريين بعيدين كل البعد عن الاستقرار السياسي والعسكري، وبالتالي انهيار التوافق والتماسك الاجتماعي بامتياز.

شكّل توافق جماعة الإخوان المسلمين في سوريا مع النظام السوريّ، حالةً انتقائيّة في التعاطي مع الجرائم التي ترتكب في سوريا؛ فإلى جانب قيام الجماعتين بتفكيك بنية المجتمع السوريّ السكّانيّة، تمكّنتا من ترسيخ فكرة التضامن والتعاطف مع الضحيّة على أساس الانتماء المكاني والقوميّ والطائفي. بدا ذلك جليّاً من خلال تعاطف بعض السوريين مع ضحايا نبش المقابر في إدلب، بالمقابل تم غَض النظر عن جرائم مماثلة ارتكبتها جماعات تابعة للإخوان في عفرين، لا بل برّرت تلك المواقف بذرائع غير موفّقة!

الحال ذاته لدى النظام السوريّ، الذي رسّخ فكرة أنّ الثورة السوريّة ستقضي على الوجود العلوي الفيزيائي في سوريا، إذا ما نجحت، في وقت تحاول هي أن تلغي وجوداً فيزيائيّاً لجماعات عرقيّة وطائفيّة أخرى. وهنا شَكّل هذا التوافق أيضاً، تركيبة مجتمعيّة جديدة، وحوّلت سوريا إلى بلاد الحرب الأهليّة الباردة، وإن اقتصرت راهناً على الكراهيّة الكلاميّة بديلاً، ربما مؤقتاً عن حرب ستحصل إن استمرّ تأثير الجماعتين على القواعد الشعبيّة السوريّة.

وفي مُطلق الأحوال، فإنّ حادثة هَدم القبور من قبل عناصر النظام السوري في إدلب، وحالة الانقسام بين السوريين أنفسهم حول الحادثة عند مقارنتها بأفعال ميليشيات سورية مدعومة من قبل تركيا، في عفرين، هي خير دليل على تحقيق أهداف النظام السوري وجماعة الإخوان في سوريا، بالتالي تعليق مشانق السوريين بيد السوريين أنفسهم، والقضاء على البنية الاجتماعية التوافقية فيما بينهم.

تالياً، لن تنتج الحروب ولن تصطحب معها سوى اللطم والقتل والانقسام، وما هذه النتائج إلا دلائل على تدهور البنية المجتمعية، وبالتالي خلق مرحلة جديدة في سوريا، يستمر خلالها النظام وحلفاؤه مع الإخوان باستثمار واستنزاف المزيد من دماء السوريين.

شيار خليل

الإخوان المسلمون في أوروبا.. شتات العنف والملاذات الآمنة قي الغرب

تمثل متغيرات السياسة وتناقضاتها مساحة حركة لتنظيمات الإسلام السياسي؛ إذ تسعى من خلالها إلى توطين أعضائها وتهيئة الأفكار الخاصة بهم، بغية تحقيق جملة من الأهداف السياسية والأيدولوجية، وبناء مجموعة من التحركات التكتيكية ميدانياً، ضمن أهدافها الاستراتيجية والتي تتسق وتشابكات المصالح إقليميا ودولياً .

منذ منتصف خمسينات القرن الماضي، وفي فترة حكم الرئيس الأمريكي، دوايت أيزنهاور، جرى تضمين الدين في الصراع المحموم بين قطبي العالم، آنذاك، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، واستدعاؤه كأداة يمكن توظيف استثمارها في مناطق النزاع داخل أوروبا، من جهة، والشرق الاوسط، من جهة أخرى، حيث أضحى تنظيم الإخوان المسلمين، الرحم الأول لجماعات الإسلام السياسي، إحدى أدوات ذلك الصراع، وعلى تخومه ستتمخض كيانات أخرى وجماعات متفاوتة، في ظل أحداث جديدة وأوضاع إقليمية وعالمية مختلفة على نحو جذري، لاسيما أحداث الربيع العربي.

جاء شتات أعضاء الإخوان المسلمين في حقبة الخمسينات، عقب محاولة الاغتيال الفاشلة ضد الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، ثم خروجهم من سوريا في السبعينات، على إثر الصراع المحتدم مع الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ممراً لتدفق أعداد هائلة الى عدد من الدول العربية، وكذا، الأوروبية، مما سمح لهم بتمدد ديموغرافي غير محدود في تلك المجتمعات، وبناء عدد من المراكز الدينية والدعوية الإسلامية، في عواصم البلدان الأوربيةالمختلفة، خاصة ميونخ ولندن وباريس، الأمر الذي كان يعكس في الوقت ذاته، استجابة منطقية لتموضع ذلك الخروج مع الأهداف الإقليمية والدولية.

وعليه، تشكلت في أوروبا ملاذات آمنة للإخوان المسلمين الهاربين من القاهرة ودمشق، بيد أن اختيارهم لعدد من العواصم الأوربية يعكس، بدرجة كبيرة، صلة عضوية مع تلك المدن، فضلاً عن علاقات تاريخية قديمة، وأهداف مشتركة يعزى من خلالها هذا التواجد المتنامي خلال تلك الفترة. فإن الروابط التاريخية بين الإخوان وبريطانيا تعود منذ لحظة التأسيس وتمر عبر المرشد الأول ومؤسس الجماعة، حسن البنا، الذي حصل على دعم مالي متكرر من بريطانيا .

ومنذ تلك الفترة توطدت العلاقة بين الطرفين، حيث لمعت الجماعة الدينية في عين الغرب، ودعم نفوذها واتساع قاعدتها السياسية لتأمين مصالحها الاستراتيجية، خاصة، كبح نفوذ تمدد التيارات القومية والشيوعية، خلال خمسينات وستينات القرن الماضي. وفي ألمانيا، تمركز أعضاء الإخوان في مدينة ميونخ، الواقعة جنوب ألمانيا، والذي كان يتقاطع مع الأهداف ذاتها، حيث تتاخم جغرافيتها السياسية مدن الاتحاد السوفييتي السابق.

ثمة اتجاه سائد بأن الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) العام ٢٠٠١، كان يعكس متغيراً رئيساً في سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه تنظيمات الاسلام السياسي، وجرى على خلفية ذلك تفاهمات ولقاءات أسست لشكل وملامح العلاقة الجديدة بينهما، وكذا، سياق الأهداف المستحدثة وحساب الأرباح المتحققة، على وقع متغيرات السياسة، وملامح التشابكات الجديدة في القرن الحادي والعشرين.

بيد أن تنظيم الاخوان المسلمين عبر أجيال مضت في العواصم الأوربية راكمت خبرات عديدة، واستفادت من مناخ الحرية في بلورة عدد من الهيئات الدينية والدعوية؛ اذ تشير البيانات أن قيادات الإخوان في بريطانيا كانت تسيطر بشكل تام على ثلاث عشرة منظمة وجمعية في لندن وحدها، وذلك عبر ثلاث قيادات مصرية؛ من بينهم، عصام الحداد وإبراهيم منير وإبراهيم الزيات، والاخير، ترأس في وقت سابق مؤسسة "gidألمانيا الإسلامية". كما يوجد في بريطانيا منتدى الشباب المسلم في أوروبا، وهو شبكة تتألف من ٤٢ منظمة تجمع الشباب من أكثر من ٢٦ بلداً، حيث يملك صلات وعلاقات مؤثرة مع البرلمان الأوروبي، ويضاف إلى ذلك اتحاد المنظمات الاسلامية في أوروبا، وقد صاغت دستوراً خاصاً للتنظيم بأوروبا ينطلق حسب أولويات الحركة ومقتضياتها.

أدى تمركز الجماعات الأصولية الدينية، وتشكل تنظيماتها من القاعدة الى داعش في فضاء الشرق الاوسط بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، في العام ٢٠١١، خاصة بسوريا وليبيا، وما ارتبط بها من صراعات جيوسياسية، أن تموضعت فيها تلك التنظيمات بحسب متغيرات لعبة السياسة وتشابكاتها إقليميا ودوليا، ونلمح ذلك عبر ارتباط الدوحة بتنظيمات الإسلام السياسي خلال العقدين الاخيرين ،وكانت داعمة بشكل رئيس لها خلال تلك الفترات خاصة في القاهرة، وتونس، وليبيا، وسوريا؛ إذ قدمت تمويلات بمبالغ طائلة لعدد من التنظيمات داخل أوروبا، الأمر الذي نجم عنه خلافات سياسية جمة بين الدوحة وتلك الدول العربية، عقب انزياح جماعة الاخوان بفعل ثورات الشعوب العربية.

وعبر توازنات تبادل الأدوار انتقل دعم تنظيم الإخوان المسلمين عموماً والمتواجدين بأوروبا نحو أنقرة، التي تمارس مهام قيادة التنظيم الدولي من خلال حزب العدالة والتنمية، والرئيس التركي رجب طيب اردوغان، الذي يمارس مهام التنسيق بين التنظيمات وأفرعها المحلية داخل تونس وليبيا وفلسطين وسوريا ومصر .وإلى ذلك، فثمة حالة من القلق المتزايد داخل دول أوروبا بسبب تنامي الملتحقين بالتنظيمات الجهادية وتعبئة أفراد جدد من مواطنيها في جماعات الإسلام السياسي، الأمر الذي يبعث بخطورة شديدة تتصل باحتمالات عودة بعضهم إلى بلدانهم، واحتمالات تأثير اندماج تلك الأفكار المتشددة داخل المجتمعات الأوروبية، حيث رصدت هيئة حماية الدستور الألمانية تفاقم نشاط ونفوذ جماعة الإخوان المسلمين داخل بعض المناطق الألمانية والتي ترفض قيم الحرية الدينية، والمساواة، ومبادئ المدنية والمواطنة، بالمخالفة للنسق الثقافي للمجتمع الأوروبي.

وبينما تتوخى بعض التيارات داخل الحكومات الأوروبية ضرورة حظر جماعة الإخوان، وتسلل لوعيها، مؤخراً، أنهم يمثلون خطورة على مجتمعاتهم وبنى الاستقرار داخلها من عدة نواح؛ إذ شكل الإسلام السياسي عبر أجياله المتعاقبة، كياناً اجتماعياً منغلقاً ومتاخماً لبقية أركان المجتمع الاوروبي، حيث يحمل أنساقا ثقافية واجتماعية نقيضة تهدد تماسكه الاجتماعي، فإن ثمة توجه آخر، يحول دون اتخاذ قرار اعتبار الإخوان جماعة إرهابية، وإن كان يتم التضييق عليها، حيناً بعد حين، لأغراض تكتيكية من الناحية السياسية، بما يجعل مستقبلهم يرافقه الحذر والغموض.

ولئن كان يسمح لهم تواجدهم من الناحية القانونية، إقامة جسور تواصل مع مواطنيهم في الغرب، فإن الفريق الأخير يركن في موقفه غير السلبي من جماعات الإسلام السياسي إلى اعتبار تلك التنظيمات بأعدادها الهائلة أوراق تفاوضية مع دول الشرق الأوسط.

رامي شفيق

فرنسا.. هل ستنصف المظلوم؟!

كنت أقطع الشارع، حين شعرت بدوار مباغت، فحاولت الاستناد على الحاجز الزجاجي لموقف باص رأيته قبالتي، وقبل أن أضع يدي على الزجاج، شعرت أنني أنزلق على الأرض.

شعور بالغثيان والتعرّق وعدم القدرة على النهوض، جعلني للحظات أعتقد أنني ربما أصبت بأزمة قلبية، وما إن حاولت تحليل مايحدث لي، حتى رأيت وجهي رجلي بوليس يحيطان بي، صادف وجودهما، مع زملاء لهما، لحماية حفل صغير في الشارع.

ساعدني الرجلان على النهوض وأجلساني على المقعد المخصص لانتظار الباص، وراحا يطرحان علي الأسئلة، حتى لا أفقد وعيي. بغتة، قلت لهما بامتعاض ممزوج بالتهكّم: أنتما من البوليس، ما علاقتكما بي وأنا أسقط في الشارع؟ ابتسم فانسان، كما عرفت اسمه لاحقاً، وقال لي: بل نحن مسؤولان عن أمن الناس في جميع الحالات.

قلت له بمكر: أنتم مختصون أكثر بقمع التظاهرات، ثم أضفت محاولة أن تبدو لهجتي مداعبة، اذهبا لضرب أصحاب الستارت الصفر!

ابتسم رجل البوليس ذو العينين الزرقاوين، واقترح عليّ أن يتصل بالإسعاف، وفي نفس الوقت، كان زميله، الذي نسيت اسمه لسوء الحظ، يطرح عليّ أسئلة تتعلق باسمي ومكان سكني. لم يعرف أحدهما، إن كنت فرنسية أو أجنبية، ولم يعلّقا على انتقادي اللاذع لمهنتهما وأنا أقول: أنا لست صديقة للبوليس. قام كل منهما بأداء واجبه، دون أي تأثر بكلامي. جاءت سيارة الإسعاف، وشكرتُ الرجلين ، وأنا أقول لهما : مع ذلك، أنا ممتنة لمساعدتكما. قال فانسان وصاحبه: هذا واجبنا، ونحن لا نضرب المواطنين يا مدام! في سيارة الإسعاف، كنت أتذكر تلك التفاصيل، وأضحك من نفسي، وأتمتع بلذة تذوق هذه الحرية النابعة من الإحساس بالأمان. رجل البوليس لن يضايقني، حين أنتقده، بل سيتابع عمله، الذي اختاره، ضمن قناعاته ومبادئه.

لطالما رويت حكاياتي المتعددة مع رجال البوليس في فرنسا، بل ومع نسائه. حين أُسأل لدى وصولي إلى المطار، عائدة إلى باريس، أسئلة لطيفة، من رجال أمن الجوازات، عن صحتي وعن "يبدو أنك مرهَقة يا مدام!".. الأسئلة التي تجعلني أكاد أدمع، وأنا محاطة بحماية هذا البلد.

من أجل هذه التفاصيل، أحب فرنسا، وأعتبرها أمي الحامية والحنون. أثق بقضائها الذي منحني حق الإقامة على أراضيها، ومنحني قوة مجادلة أي موظف مهما كان منصبه، وحق انتقاد أي شخصية مهما علا شأنها، ووهبني مساحة فكرية جديدة، لأتحرر فيها من خوفي التاريخي، كمواطنة قادمة من بلاد القمع والتنكيل والاغتيال السياسي والاعتقال العشوائي والموت المجاني، لأتذوق مفاهيم وخبرات جديدة، تحررني من الخوف. بسبب علاقتي الشخصية، وتجربتي الصغيرة مع الأنظمة الفرنسية، أستطيع أن أعبّر بقوة، أن قضاء هذا البلد، لن يكون إلاّ عادلاً. لهذا حين أسمع انتقادات أصدقائي السوريين للقضاء الفرنسي، وهم يعبّرون عن عدم ثقتهم بهذه العدالة، التي يصفونها بالانتقائية، ونحن أمام حدث مهم كاعتقال إسلام علوش، المتّهم بارتكاب جرائم حرب، والذي يُتهم تنظيمه "جيش الإسلام" باختطاف رزان زيتونة وأصحابها، ويحاول الأصدقاء المقارنة مع هذا الحدث، وقصص سابقة، كتواجد رفعت الأسد، أو الكثير من "شبيحة" النظام السوري، الذين يتمتعون بحرية كاملة في العيش في فرنسا، ليقدموا صورة مُحبطة عن القضاء الفرنسي، أُصاب ببعض الغضب، لأنني أثق بفرنسا، وبقضائها المستقل. نعم، أثق أن فرنسا ستحاكم مجدي نعمة" الملّقب بإسلام علوش"، وما علينا نحن السوريين، من كان يستطيع ذلك، سوى أن يساعد هذا القضاء، عبر الشهادات والوثائق التي تدين هذا الرجل، بدلاً من البكاء والتظلّم وعقد المقارنات غير الصحيحة، فننام مرتاحي البال،ملقين اللوم على الآخرين.

مها حسن

الإسلاميون و الدجاجة التي تبيض ذهباً

يوم الجمعة في ١١ فبراير عام ٢٠١١ أعلن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك تنحيه عن السلطة، وذلك بعد مظاهرات حاشدة شهدتها القاهرة والعديد من المدن المصرية الأخرى، بدأت في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني يناير، ستعرف لاحقاً باسم ثورة يناير، ليسير مبارك على خطى الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي الذي ترك كرسي الرئاسي، وغادر البلاد كلها ملتجئاً إلى العربية السعودية.

يوم الجمعة في ١٨ من شباط فبراير، هبطت طائرة خاصة قادمة من العاصمة القطرية الدوحة تحمل على متنها الداعية الإسلامي الشهير يوسف القرضاوي، ليتوجه بعدها، وعلى الفور، إلى ميدان التحرير، حيث سوف يؤم المصلين في صلاة جمعة جامعة، قيل وقتها إن الملايين شاركوا في تلك الصلاة، التي كانت بمثابة "تطويب" للثورة المصرية، قام به الداعية الشهير والذي كان مبعداً ولعقود عن بلده. لم يكن الأمر وقتها يحتاج لكثير تفكير، وعقد مقارنة مع حدث مشابه، ولكن علينا أن نعود سنوات إلى الوراء، و تحديداً إلى العام ١٩٧٩ حيث ستهبط طائرة خاصة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية حاملة على متنها روح الله الخميني، والذي سوف يصير بعد ذلك آية الله الخميني، وبعيداً عن الدور الذي لعبه كل واحد منهما في ثورة بلده، فإنه لا شك لدى أي متابع أن القرضاوي حاول استلهام تلك العودة الخمينية، والعزف على الأوتار نفسها التي عزف عليها الخميني، والذي تمكن بعد ذلك من ركوب ظهر الثورة الإيرانية وتجييرها لصالحه، ولصالح مشروعه، وهذا ما لم يستطع القرضاوي فعله، لعوامل عديدة يطول ذكرها والاسترسال فيها.

في الثورة السورية، حدث أمر مشابه تقريباً، إذ لا يستطيع أحد أن ينكر أن ثورة شعبية قد اندلعت لأسباب عديدة، لم يكن السوريون في حاجة لأسباب كي يثوروا، لكن، وكي نكون منصفين مع التاريخ، فإن ما حدث في أقطار عربية أخرى دفع السوريين لتقليده، وقد تطور الأمر بسرعة، أولاً لأن النظام تعامل مع الحدث بطريقته العنفية، التي لا يجيد سواها، وثانياً، لأن السوريين كانوا في أمس الحاجة للخلاص، لكن، لم يتوقع أحد ولا حتى الأكثر تشاؤماً هذا المآل الذي وصلت إليه الأمور. لكن، هل ثمة من حاول أيضاً ركوب الثورة السورية، كما فعل الخميني وبعده القرضاوي؟ الإجابة ستكون دون أدنى شك، كثيرون.

مثلاً، وبعد تردد وتفكير ونقاشات، استمرت قرابة ثلاثة أسابيع، قررت جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وهي جماعة محظورة طبعاً، أن تدلي بدلوها و أن تعلن تأييدها للحراك الشعبي، وسوف يحاول بعض منظريها أن يربطوا الثورة السورية بهم، من خلال استخدام مظلومية تاريخية قاموا بتصنيعها، فالجماعة تعرضت للظلم من خلال صدامها مع النظام في ثمانينات القرن الماضي، و الذي أصدر عام ١٩٨٠ قانون ٤٩ الشهير والذي يقضي بإعدام المنتسبين لها، ورفعت الجماعة صوتها عالياً، ثم بدأت بالتسلل إلى المجالس والهيئات التي تشكلت لدعم الثورة، مثل المجلس الوطني، والائتلاف. و دون أن ننسى طبعاً ظهور شخصية عدنان العرعور الإسلاموي المثير للجدل، و الذي بدأ، وعبر ظهور إعلامي متكرر، التحدث عن الثورة، ورغم أن "العرعور" لا يمتلك كسابقيه الخميني والقرضاوي، الكاريزما المطلوبة التي تجعلنا نقارنه بهما، لكنه، وللتاريخ فقط، استطاع أن يكون مؤثراً في مرحلة من المراحل، التي بدا فيها أن بوصلة الثورة بدأت تفقد اتجاهها، وصار كل من ضد النظام، ينظر إليه بوصفها ثورياً، سوف يحضر العرعور الكثير من المؤتمرات، وسوف يكون له يد في تمويل فصائل بعينها، إبان العمل الثوري المسلح، وسوف تعمل تلك الفصائل وفق رؤيته الخاصة، هل كان العرعور يحلم مثلاً بأن تهبط به طائرة في مطار دمشق ليتوجه إلى إحدى الساحات، خطيباً ثورياً؟

لم لا؟

لقد حلم الإسلاميون بأن تكون الثورة دجاجة تبيض لهم بيضة السلطة الذهبية، التي لطالما سعوا للحصول عليها، لذلك فلم يتردد حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة الإسلامية في تونس وبُعيد فوز حركته في الانتخابات النيابية في شهر نوفمبر تشرين ثان عام ٢٠١١ بأن يعلن أن عصر الخلافة الراشدة السادسة قد بدأ، رغم أن المتظاهرين التونسيين الذين أسقطوا نظام بن علي لم يكونوا يبحثون عن خلافة راشدة، بل كانوا يطالبون بحقهم في العمل والحياة الكريمة، هل كان الجبالي يحلم بأن يكون خليفة سادساً للمؤمنين، لم لا؟

وليس بعيداً عن تونس، في ليبيا، صعد المستشار مصطفى عبد الجليل منصة خطابية في العاصمة طرابلس، بعد مقتل القذافي ليعلن لعشرات آلاف المحتشدين المحتفلين بزوال الديكتاتور المستبد، وأن عصر الشريعة الإسلامية قد عاد، وأن قرارات القذافي الكافرة زالت، وأن الرجال سوف يكون بإمكانهم الزواج بأربع نساء!!! ولو أن المستشار عبد الجليل نظر إلى الوراء قليلاً ليرى الحركة الاحتجاجية الليبية كيف بدأت، وما الذي كانت تطالب به، لما أطلق العنان لنفسه، ولاحتفظ بتصريحه المثير للاستغراب لنفسه، بعد ذلك بسنوات سوف يعترف عبد الجليل بأنه تعرض للخديعة من قبل الإخوان المسلمين الذين طلبوا منه أن يقول ما قاله، شريطة أن يتخلوا عن سلاحهم، لكنهم نقضوا اتفاقهم معه..

ولكن، هل تحتاج دولنا إلى الشريعة الإسلامية حقاً كي تتخلص من الاستبداد؟ ألم تتحول القوى الإسلامية نفسها إلى قوى مستبدة في المناطق التي سيطرت عليها؟ ألم تتخلص إيران من ديكتاتورية الشاه لتقع تحت وطأة ديكتاتورية دينية أشد استبداداً؟

أخيراً، قبل أيام خضت نقاشاً مع صديق، يصر على أنه لا ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، لكنه لا يمانع أبداً من القول: إن ثورة يناير في مصر قام بها "شباب الإخوان" كما قال، وإنهم كانوا الأشد ثباتاً وعزيمة!!! و لو قيَض للثورة السورية أن تنتصر يوماً، فسوف يقول الإسلامويون الكلام نفسه، لولاهم لما انتصرت الثورة. يا ويلنا.

ثائر الزعزوع